مَسْأَلَتَانِ فِي الإِعْرَابِ وَالوَقْفِ

لأَبِي محمَّد مَكّي بنِ أَبي طالبٍ القيسيّ (ت: ٤٣٧هـ)

د. هادي أحمد فرحان الشجيريّ(١)

مُلخّصُ البَحْث

تضمن هذا البحث تحقيق مسألتين للإمام مكي بن أبي طالب القيسي (ت: ٤٣٧هـ)، وقد كانت هذه المسائل في عداد مؤلفاته المفقودة، وقد حققت هذه المسائل على نسخة فريدة من ألمانيا.

أمّا المسألة الأُولى: فكانتْ في إعْرابِ (اللّامِ) مِن قولِه تعالَى: ﴿**يَدْعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ**﴾ [الحج: ١٣]، وَقَدْ جَمعَ الإِمامُ مكّي مَا انتهى إليهِ مِن أقوالِ العلماءِ في هذهِ المسألةِ، فبلغتْ ثمانيةَ أقوالٍ، ثمَّ استوفى كلَّ قولٍ منها بالشَّرحِ والبيانِ بما لا مَزِيدَ عليهِ، ثمَّ بيَّنَ منزلةَ كلِّ قولٍ من القوّةِ والضَّعفِ، وما دخَلَه النقضُ وما سَلِمَ منهُ، ثمَّ تدرَّج في بيانِ المُختارِ منْ تلكَ الأقوالِ، فقدَّم الأقْوى معَلَّلاً، ثمَّ ما دونَهُ في القوَّةِ.

وأمَّا المَسْألةُ الثانيةُ: فهيَ فيْ جوازِ الوقفِ علَى قولِه تعالَى: ﴿**لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ**﴾ [الممتحنة: ١]، والابتداءِ بمَا بعدَهُ، وهو قولُهُ: ﴿**تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ**﴾ [الممتحنة: ١]. وهذهِ المسْألةُ جمعتْ بينَ الإعرابِ والوقْفِ، فالوقفُ يؤثّرُ في الإعرابِ، والإعرابُ يؤثّرُ في الوقفِ، فابتدأَ المَسْألةَ بوجوهِ الإعرابِ المُحْتَمَلةِ لجُمْلَةِ ﴿**تُلْقُونَ**﴾، وتبعاً لكلِّ وجهٍ يتحدَّدُ الوقفُ ونوعُه، من الجواز وعدمِه، والحُسْنِ وغيرِهِ، كما ستلقاهُ مفصَّلاً في ثنايَا هذا الكتابِ.

(١) أستاذ النحو في قسم اللغة العربية، الجامعة العراقية، كلية التربية.

المقدمة

الحمدُ للهِ الّذي خَصَّ أمَّتَنا بالقرآنِ، وتَفَضَّل عليْنا بنعمةِ البيانِ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على نَبيِّنا نَبيِّ الهُدى والإيْمَانِ، وعَلى آلهِ وصَحْبِهِ والتَّابعينَ بإحْسَان، أمَّا بَعْدُ:

فقدْ هيَّأ اللهُ لكتابهِ على مرِّ السِّنينَ منْ أحْيَا ليلَهُ ونَهَارَه بالقرآنِ يتدبَّرُ في مفرداتِه، ويتأمّل في حركاتِهِ وسكناتِهِ، فيَنْسجُ كلُّ متدبِّرٍ ومتأمِّلٍ ما انتهى إليه تدبُّرُهُ وتأمُّلُه بنسيجِ البيانِ حتَّى تكاثرتِ الأفكارُ والآراءُ في دلائلِ حركاتِ الآياتِ وسكناتِها، ومعانِي حروفِها ومفرداتِها، ومواضعِ الوقوفِ منْها ومبادِيها؛ لذا أُفردتِ الرَّسائلُ لمَسَائلَ في الإعرابِ والوقفِ لآياتٍ بعينِها، تناولتْها أنْظارُ العلماءِ بالتَّحليلِ والتفسيرِ، فتزاحَمتْ في بيانِها الآراءُ، وتعددتْ في تأويلِها النَّظراتُ، فقيَّض اللهُ لها من جَمَعَ شتاتَها، وألَّفَ بينَ أضدادِها، وبيَّن صَحِيْحَها وسَقِيْمَها بفِكْرٍ وقَّادٍ، وقَلَمٍ نقَّادٍ، فنَتَجَ عنْ ذلكَ دُرَرٌ من الرَّسائلِ في بيانِ القرآنِ وتفسيرِهِ وإعرابِه عزّ مثيلُها، وقلّ نظيرُها تُضربُ لمثلِها أكبادُ الإبلِ.

ومن تلكَ الرسائلِ القرآنيَّةِ الإعرابيّةِ البيانيَّة رسائلُ مفردةٌ على شكْلِ مسائلَ، للإمامِ مكّي بن أبي طالب القيسيّ، وهو منْ هو منزلةً وعلماً في علومِ القرآنِ وبيانهِ، إحداها في الإعرابِ، وأخرى في الوقْفِ وأثرِ الإعرابِ فيه.

أمّا المسألةُ الأُولى: فكانتْ في إعْرابِ (اللّامِ) منْ قولِه تعالَى: ﴿**يَدْعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ**﴾ [الحج: ١٣]، وقدْ جمعَ الإمامُ مكّي ما انتهى إليهِ من أقوالِ العلماءِ في هذهِ المسألةِ، فبلغتْ ثمانيةَ أقوالٍ، ثمَّ استوفى كلَّ قولٍ منها بالشَّرحِ والبيانِ بما لا مَزِيدَ عليهِ، ثمَّ بيَّنَ منزلةَ كلِّ قولٍ من القوّةِ والضَّعفِ، وما دخَلَه النقضُ وما سَلِمَ منهُ، ثمَّ تدرَّج في بيانِ المُختارِ منْ تلكَ الأقوالِ، فقدَّم الأقْوى معَلِّلاً ثمَّ ما دونَهُ في القوَّةِ.

وأمَّا المَسْألةُ الثانيةُ: فهيَ في جوازِ الوقفِ علَى قولِه تعالَى: ﴿**لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ**﴾ [الممتحنة: ١]، والابتداءِ بمَا بعدَهُ، وهو قولُهُ: ﴿**تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ**﴾ [الممتحنة: ١]. وهذهِ المسْألةُ جمعتْ بينَ الإعرابِ والوقْفِ، فالوقفُ يؤثّرُ في الإعرابِ، والإعرابُ يؤثّرُ في الوقفِ، فابتدأَ المَسْألةَ بوجوهِ الإعرابِ المُحْتَمَلةِ لجُمْلَةِ ﴿**تُلْقُونَ**﴾، وتبعاً لكلِّ وجهٍ يتحدَّدُ الوقفُ ونوعُه، من الجَواز وعدمِه، والحُسْنِ وغيرِهِ، كما ستلقاهُ مفصَّلاً في ثنايَا هذا الكتابِ.

وهذه الرسائلُ بقيتْ حبيسةً في خزائنِ المخطُوطاتِ، لمْ يُكتبْ لها أنْ تُحقَّقَ منْ قبلُ، وقدْ آثرني على نفسهِ أخي الفاضلُ الدكتور: أسامة عبد الوهاب الحيانيّ بتلكَ الآثارِ المخطوطةِ على نفاسةِ موضوعاتِها وشهرةِ مؤلِّفِها، فجزاهُ اللهُ عنّي كلَّ خيرٍ.

وها هي اليومَ تخطُو خُطُواتِها الأُولَى نحوَ عالَمِ الطِّباعةِ لتُنشرَ محقَّقةً لأوَّلِ مرَّةٍ، وقدْ كانتْ في عدادِ الآثارِ المفقودةِ للإمام مكّي بنِ أبي طالبٍ القيسيّ.

وقدْ اقْتَضَى المسلكُ العلميُّ في التّحقيقِ أنْ يُسْبَقَ النَّصُّ المحقَّقُ بدراسةٍ تعرِّفُ بالمؤلِّف، وتبيِّنُ منزلتَهُ العلميَّة، ومَنْزِلَةَ نصِّهِ المُحقَّقِ، ثمَّ يعقبُ ذلكَ بيانٌ لمنهجِ التّحقيقِ وعوارضِه، معَ وصفٍ للنّسخِ المُعتمَدَةِ في التَّحقيقِ، وصورٍ منَ النّصِّ المُحقَّقِ.

وستقِفُ في قابِلِ الصَّفحاتِ على تفاصيلِ هذه العَناوينِ مسلسلةً كما ذُكرتْ بتوفيقِ اللهِ تعَالى وعونِهِ.

أسألُ اللهَ الكريمَ أنْ ينفعَ بهذا العَمَلِ، وأنْ يدَّخِرَ لنا أجرَهُ، والحمدُ للهِ أوَّلاً وآخِراً.

القسمُ الأوَّلُ
التعريفُ بالإمامِ مكّي بنِ أبي طالبِ القيسيّ ومسائِلِهِ

وفيه:

المبحثُ الأوَّلُ: مكّي بن أبي طالب القيسيّ ومؤلفاته: وفيه مطلبان:

المطلب الأول: نبذة عن حياته.

المطلب الثاني: مؤلفاته.

المبحثُ الثَّاني: مسائلُ الإمامِ مكّي بنِ أبي طالبٍ القيسيّ: وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مضمون المسائل ونسبتها.

المطلب الثاني: منهج الإمام مكي في المسائل ومصادره.

المطلب الثالث: منهج التحقيق والنسخة المخطوطة.

المبحثُ الأوَّلُ
مكّي بن أبي طالب القيسيّ ومؤلفاته

المطلب الأول: نبذة عن حياته:

أولاً: اسمه ونسبه:

هو أبُو محمَّدٍ مكّي بنُ أبي طالبٍ حَمُّوشٍ[1] بنِ محمَّد بنِ مختارٍ القيسيِّ، المغربيّ، القيروانيّ المَولدِ والأصْلِ، القرطبيّ مسكناً، شيخُ الأندلسِ في زمانِه وعالمُها ومقرئُها[2].

ثانياً: ولادتُه ومسيرتُه العلميَّة:

وُلدَ بالقيروانِ سنة (٣٥٥هـ)، وبها نَشَأَ، وعلى شيوخِها قرأَ، وسافرَ إلى مصرَ، وهو ابنُ ثلاثَ عشرةَ سنةٍ، واختلفَ في مصرَ إلى المؤدِّبينَ بالحسابِ، واستظهر القرآنَ بعد خروجهِ من قراءةِ الحسابِ وغيرهِ من الآدابِ، ثمَّ رجعَ إلى القيروانِ واستكْملَ بها علومَهُ.

ثمَّ نهضَ إلى مصرَ ثانيةً بعدَ أنْ أكملَ القراءاتِ بالقيروانِ سنةَ (٣٧٧هـ)، فحجَّ حجَّةَ الفريضةِ عن نفسهِ.

ثمَّ عادَ إلى القيروانِ، وبقي عليه شيءٌ منَ القراءاتِ، فعادَ إلى مصرَ ثالثةً في (٣٨٢هـ)، فاستكملَ ما بقيَ عليه.

ثمَّ عادَ إلى القيروانِ سنة (٣٨٣هـ)، وأقامَ بها يُقرئُ إلى سنة (٣٨٧هـ).

---

(١) قال محقق سير أعلام النبلاء (٥٩١/١٧): «لفظُ: حمّوش: يقال في بلاد المغرب لمن اسمه محمد تحبباً»، وقال مؤلف العمر في المصنفات والمؤلفين التونسيين (١٢٨/١): «حموش: رطانة في اسم محمد»، وعلق عليه مراجعا الكتاب: «كان رأي المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن (حمّوش) تصغير محمد، وهو الذي نقله عنه الزركلي في الأعلام. ويبدو أن المؤلف تراجع عن هذا الرأي إلى ما هو مثبت هنا، حيث شطب عبارة (تصغير محمد) وكتب فوقها بخطه باللون الأحمر العبارة التي أثبتناها في النصِّ». وينظر: التبيان في اختلاف قالون وورش، مقدمة المحقق (١٩)، هامش (١).

(٢) ينظر: جذوة المقتبس (٣٥١)، وترتيب المدارك (٧٣٧/٤)، والصلة (٦٣١/٢)، وإنباه الرواة (٣١٣/٣)، ووفيات الأعيان (٢٧٤/٥)، وسير أعلام النبلاء (٥٩١/١٧)، وطبقات المفسرين للداوودي (٢٣٧/٢)، والعمر في المصنفات والمؤلفين التونسيين (١٢٨/١)، مكي بن أبي طالب وتفسير القرآن (٤٧).

ثـمَّ خـرجَ إلى مكَّـة، فأقـامَ بهـا إلى آخـر (٣٩٠هـ)، وحـجَّ أربـعَ حجـجٍ مُتتاليـةٍ نوافـلَ، ثـمَّ قَـدِمَ من مكَّـةَ في سـنةِ (٣٩١هـ) إلى مصرَ، ثمَّ قَـدِمَ منْ مـصرَ إلى القيروانِ في سـنة (٣٩٢هـ).

ثم قَدِمَ الأندلسَ في رجب سنة (٣٩٣هـ)، وجلس للإقراء بجامع قرطبة، فانتفع به جماعات من الناس.

ونزل أوّل ما قَدِمَ قرطبةَ في مسجدِ النخيلية في الرّواقين عند باب العطَّارين، فأقرأ به، ثمَّ نقله المظفّرُ عبدُ الملك بنُ أبي عامرٍ إلى الجامع الزَّاهر، وأقرأ فيه حتّى انصرمتْ دولةُ آل عامر، فنقله محمَّدُ بنُ هشام المهديّ إلى المسجد الجامع بقرطبة، وأقرأ فيه مدّة الفتنة كلّها، إلى أنْ قلّدهُ أبو الحزم بنُ جَهْوَر الصلاةَ والخطبةَ بالمسجدِ الجامعِ، وبقي خطيباً إلى أنْ ماتَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ[١].

«فعاشَ اثنينِ وثمانينَ عاماً تنقَّلَ فيها بينَ مسقطِ رأسهِ القيروان التونسيّةَ، ومصرَ، وبيتِ المقدسِ، ومكّةَ، وبعدَ أنِ استوفَى طلبَ العلمِ ارتحلَ لقرطبةَ الأندلسِ، وأقام بها حتى توفي، فعاصرَ عدّة دولٍ، وعاشَ في عدّةِ بيئاتٍ علميَّةٍ وسياسيَّةٍ تركتْ أثرها عليهِ، وعلى علمِهِ وشخصيَّتِهِ»[٢].

ثالثاً: من أقوال أهل العلم في الإمام مكّي القيسيّ:

قال صاحبه أبو عمر أحمد بن مَهْديّ المقرئ: «وهو من أهل التبحر في علوم القرآن والعربية، كان حسن الفهم والخلق جيد الدين والعقل، كثير التواليف في علم القرآن محسناً لذلك، مجوداً للقراءات السبع عالماً بمعانيها»[٣].

قال عنه الذهبي: «وَكَانَ مِنْ أَوْعِيَةِ العِلْمِ مَعَ الدّينِ وَالسَّكِينَةِ وَالفَهمِ»[٤].

(١) ينظر: إنباه الرواة (٣/٣١٣)، وفيات الأعيان (٥/٢٧٤)، وتاريخ الإسلام (٩/٥٦٩).
(٢) شخصية الإمام مكي بن أبي طالب القيسي القيرواني القرطبي (٤١).
(٣) تاريخ الإسلام (٩/٥٦٩)، وينظر: وفيات الأعيان (٥/٢٧٤).
(٤) سير أعلام النبلاء (١٧/٥٩١).

وقال عنه ابن الجزريّ: «إمام علامة محقق عارف أستاذ القرّاء والمجودين»[١].

وقال عنه الفيروزآبادي: «وكان من أهل الإتقان لعلوم القرآن»[٢].

وقال عنه السيوطي: «النحوي المقرئ صاحب الإعراب»[٣].

وقال عنه الداوودي: «وغلب عليه علم القرآن، وكان من الراسخين فيه»[٤].

رابعاً: وفاته:

تُوُفِّيَ يومَ السَّبتِ عندَ صلاةِ الفَجْرِ في ثاني المُحَرَّمِ سَنَةَ سَبْعٍ وَثَلاَثِيْنَ وَأَرْبَعِ مائَةٍ، وصَلَّى عليهِ ابنُهُ أبو طالبٍ محمَّد، ودفن بالرَّبَضِ منْ نَواحِي قُرْطُبَة[٥].

المطلب الثاني: مؤلفاته:

مؤلفاته فيما لهُ تعلُّقٌ بعلومِ العربيَّة والإعرابِ والوقفِ:

لمكّي مؤلفاتٌ كثيرةٌ تناولها الأئمة والمترجمون بلغت أكثر من (١٠٠) مؤلفٍ[٦]، وقد أحببت أن أقتصر في هذا المقام على ما له تعلق بالمسائل المحققة، فأفردت ما تعلَّق منها بعلومِ العربيَّة والإعراب والوقف، آملاً أنْ أوفي هذه المؤلفات حقَّها من البيان والتوضيح، والتعريف بها، والإخبار عن فقدِها، أو أماكنِ الموجود منها إنْ كان مخطوطاً في خزائنه من مكتبات العالم، وتفصيل معلومات طبعها وتحقيقها إن كانت محقَّقة مطبوعة. ومن تلك المؤلفات:

---

(١) غاية النهاية في طبقات القراء (٣٠٩/٢).

(٢) البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة (٢٩٧).

(٣) بغية الوعاة (٢٩٨/٢).

(٤) طبقات المفسرين (٣٣٢/٢).

(٥) ينظر: إنباه الرواة (٣١٥/٣)، وتاريخ الإسلام (٥٦٩/٩)، وسير أعلام النبلاء (٥٩٢/١٧).

(٦) ينظر: مكي بن أبي طالب وتفسير القرآن (١٠٩)، والكشف عن وجوه القراءات، مقدمة التحقيق (٢٣/١)، والهداية إلى بلوغ النهاية، مقدمة التحقيق (٥٢/١)، بتحقيق: محمد عثمان، دار الكتب العلمية، وشخصية الإمام مكي بن أبي طالب القيسي القيرواني القرطبي (٦١).

أولاً: مؤلفاته في العربية والإعراب:

الهداية إلى بلوغ النهاية: وهو وإن كان كتاباً في تفسير القرآن، إلا أنه تضمن كثيراً من مسائل الإعراب، وقد حققه مجموعة من طلبة الدراسات العليا رسائل جامعية، فقامت مجموعة بحوث الكتاب والسنة في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة الشارقة بمراجعتها وتدقيقها وتهيئتها للطباعة، وقد طُبعَ في جامعةِ الشارقة في (١٣) مجلداً، الطبعة الأولى سنة (١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م).

مشكلُ إعرابِ القرآنِ: وقدْ حقَّقه أستاذُنا الدكتور حاتم صالح الضَّامن رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وكانَ رسالتَهُ للدكتوراه، وقد طُبع في جزأين في مطبعةِ سلمان الأعظميّ في بغداد سنة (١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م)، ثمَّ أعادَ طبعهُ في دار البشائرِ في دمشقَ، فطبعتهُ الأولى سنة (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م).

الكشفُ عن وجوهِ القراءاتِ السَّبعِ وعللِها وحُججِها: وهو كتابٌ في الاحتجاجِ للقراءاتِ السّبع، ولكنَّهُ تضمَّنَ كثيراً منْ أحاديثِ الإعرابِ، وقدْ حقَّقه الدكتور محيي الدّين رمضان، وطُبع في جزأين في مؤسّسة الرّسالةِ، وطبعتهُ الثَّالثة سنة (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).

الزَّاهي في اللمع الدالة على أصول مستعمل الإعراب: ذكره القفطي، وقال: هو في أربعة أجزاء[١]. وذكره ابن خلكان بعنوان: «الزاهي في اللمع الدالة على مستعملات الإعراب»[٢]، وهو من المؤلفات المفقودة[٣].

مسائلُ الإخبار بالذي وبالألف واللام: ذكره القفطي ضمن مؤلفاته[٤]، وهو من المؤلفات المفقودة[٥].

---

(١) ينظر: إنباه الرواة (٣/٣١٣).

(٢) وفيات الأعيان (٥/٢٧٦).

(٣) ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية، مقدمة تحقيق: محمد عثمان، دار الكتب العلمية (١/٥٧).

(٤) ينظر: إنباه الرواة (٣/٣١٧).

(٥) ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية، مقدمة تحقيق: محمد عثمان، دار الكتب العلمية (١/٥٧).

الوصول إلى تذكرة كتاب الأصول لابن السراج في النحو: ذكره القفطي ضمن مؤلفاته، وقال: هو في جزء[١]، وهو من المؤلفات المفقودة[٢].

التذكرة لأصول العربية ومعرفة العوامل: ذكره القفطي ضمن مؤلفاته، وقال: هو في جزء[٣]، وهو من المؤلفات المفقودة[٤].

دخول حروف الجر بعضها مكان بعض: ذكره القفطي ضمن مؤلفاته، وقال: هو في جزء[٥]، وهو من المؤلفات المفقودة[٦].

ثانياً: مؤلفاته في الوقف:

شرح اختلاف العلماء في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]: يبدو من العنوان أنه في الوقف على (الله) أو الوصل بما بعده، وقد أشار إليه الإمام مكي في كتابه (الهداية إلى بلوغ النهاية)، فقال: «وقد أفردنا الكلام على هذه الآية في كتاب مفرد متقصى فيه الاختلاف فيها، وموضع الوقف»[٧]. وذكره القفطي أيضاً ضمن مؤلفاته، وقال: هو في جزء[٨]. وهو من المؤلفات المفقودة[٩].

اختصار الوقف على (كلا)، و(بلى)، و(نعم): وهي رسالة حققها الدكتور أحمد حسن فرحات، وطبعت في المكتبة الدولية، الرياض، مؤسسة الخافقين، دمشق (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م)[١٠].

---

(١) ينظر: إنباه الرواة (٣١٧/٣).
(٢) ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية، مقدمة تحقيق: محمد عثمان، دار الكتب العلمية (٥٧/١).
(٣) ينظر: إنباه الرواة (٣١٧/٣).
(٤) ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية، مقدمة تحقيق: محمد عثمان، دار الكتب العلمية (٥٧/١).
(٥) ينظر: إنباه الرواة (٣١٦/٣)، وفيات الأعيان (٢٧٦/٥).
(٦) ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية، مقدمة تحقيق: محمد عثمان، دار الكتب العلمية (٥٧/١).
(٧) ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية (٩٥٣/٢).
(٨) ينظر: إنباه الرواة (٣١٦/٣).
(٩) ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية، مقدمة تحقيق: محمد عثمان، دار الكتب العلمية (٥٣/١).
(١٠) ينظر: معجم مصنفات القرآن الكريم (٢٢٧/١).

شرح (كلا) و(بلى) و(نعم)، والوقف على كل واحدة منهن في كتاب الله عَزَّوَجَلَّ: وقد حققها الدكتور أحمد حسن فرحات، وطبعت في دار المأمون للتراث، دمشق، سنة (١٩٧٨م)، ثم أعيد طبعه في دار عمّار في عمَّان سنة (٢٠٠٣م).

الوقف على (كلا)، و(بلى) في القرآن: وقد طبع بتحقيق د. حسين نصار، في مؤسسة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى (١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م).

منع الوقف على قوله: ﴿إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّا ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [التوبة: ١٠٧]: ذكره القفطي ضمن مؤلفاته، وقال: هو في جزء[١].

شرح معنى الوقف على: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ﴾ [يونس: ٦٥]: ذكره القفطي ضمن مؤلفاته، وقال: هو في جزء[٢]. وهو من المؤلفات المفقودة[٣].

شرح التمام والوقف: ذكره القفطي ضمن مؤلفاته، وقال: هو في أربعة أجزاء[٤]، وذكره الداوودي بعنوان «الوقف والابتداء»[٥]. وهو من المؤلفات المفقودة[٦].

---

(١) ينظر: إنباه الرواة (٣/٣١٧).
(٢) ينظر: إنباه الرواة (٣/٣١٧).
(٣) ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية، مقدمة تحقيق: محمد عثمان، دار الكتب العلمية (١/٥٤).
(٤) ينظر: إنباه الرواة (٣/٣١٧)، ووفيات الأعيان (٥/٢٧٦).
(٥) ينظر: طبقات المفسرين (٢/٣٣٧).
(٦) ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية، مقدمة تحقيق: محمد عثمان، دار الكتب العلمية (١/٥٦).

المبحث الثاني
مسائل الإمام مكّي بن أبي طالب القيسيّ

المطلب الأول: مضمون المسائل ونسبتها:

أولاً: مضمون المسائل:

بدأت هذه المسائل بقول الناسخ: «يتلوهُ لمصنِّفه مسائلُ ثلاثةٌ:

مسألةٌ في اللّام من قولِه تعالَى: ﴿يَدْعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ﴾ [الحج: ١٣]، ومسألةٌ في جوازِ الوقفِ على قولِه تعالَى: ﴿لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ﴾ [الممتحنة:١]، يبتدئ: ﴿تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ﴾ [الممتحنة: ١]، ومسألةٌ في الوَقْفِ على (أَمْ) في الزُّخرف».

هكذا بدأتْ النّسخةُ المخطوطةُ، وهي ملحقةٌ بنسخةٍ مخطوطةٍ من (مشكلِ إعرابِ القرآنِ لمكّي بنِ أبي طالبٍ القيسيّ)؛ لذا جاءَ قولُ الناسخ: «يتلوه لمصنفه...»، ولم تشتمل هذه النّسخة على المسائلِ الثلاثةِ التي وعدَ بها النّاسخُ، فقد جاءتْ منها مسألتانِ فقطْ الأولى والثّانيةُ.

أمّا المسألةُ الثّالثةُ فقدْ خلتْ منها النسخةُ المخطوطةُ، ولمْ أجدْ لها ذكراً فيما انتهى إليّ من مصادرَ.

أمَّا عن مضمونِها فأقول: قدْ وردتْ (أمْ) في ستَّةِ مواضعَ في سورةِ الزّخرف، والشاهدُ منها هو قوله تعالى: ﴿وَنَادَىٰ فِرْعَوْنُ فِى قَوْمِهِۦ قَالَ يَٰقَوْمِ أَلَيْسَ لِى مُلْكُ مِصْرَ وَهَ�ٰذِهِ ٱلْأَنْهَٰرُ تَجْرِى مِن تَحْتِىٓ ۚ أَفَلَا تُبْصِرُونَ * أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ﴾ [الزخرف: ٥١، ٥٢].

فهذه الآية هي التي وردَ فيه الخلافُ، وهي التي تحدّثَ عنها أصحابُ الوقفِ والابتداءِ.

قالَ الفرّاءُ في معاني القرآن (٣٥/٣): «وقوله: ﴿أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ مَهِينٌ﴾ منَ الاستفهامِ الذي جُعِلَ بـ (أم) لاتّصالهِ بكلامٍ قبلَه، وإنْ شئتَ رددتَّهُ على قولِه: ﴿أَلَيْسَ لِى مُلْكُ مِصْرَ﴾».

وقالَ أبو جعفرٍ النَّحاس في (القطعِ والائتنافِ) (٦٤٤): «قالَ أحمدُ بنُ جعفرٍ: ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ تمّ، ومعنى ﴿أَمْ﴾ معنى بل، وقال أبو عبيدة: مجازها: بل أنا خير، وقال يعقوب: ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ * أَمْ﴾، فهذا الكافي التّام من الوقف».

وهي التي فصَّل فيها القولَ الإمامُ مكّي بن أبي طالبٍ في كتابِه (الهداية إلى بلوغ النّهاية)، فقالَ: «وقولُهُ: ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ معناه: أفَلا تُبْصِرُونَ أيُّها القومُ ما أنَا فيهِ منَ النَّعيم والملكِ، وما فيهِ مُوسى من الفَقْرِ وَعَيّ اللّسانِ.

وقدّرهُ الأخفشُ: أفلا تُبْصِرُونَ، أم تُبْصِرُونَ، وقدّرهُ الخليلُ وسِيبويه: أفَلا تُبْصِرُونَ أم أنتم بُصَراءُ.

ويكونُ ﴿أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ﴾ بمعنى: أمْ أنتمْ بُصراءُ؛ لأنَّهم لو قالوا لهُ: أنتَ خيرٌ؛ لَكانُوا عندهُ بُصراءُ.

وقولُه: ﴿أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ﴾، أيْ: قالَ فرعونُ لقومِه: بلْ أنا خيرٌ من مُوسى الذي هو مهينٌ لا عِزَّ لهُ، ولا مُلْكَ، ولا مالَ، يمتهنُ نفسَهُ في حاجتِهِ.

﴿وَلَا يَكَادُ يُبِينُ﴾ أيْ: لا يُبيّنُ كلامَهُ، للعقدةِ التي كانتْ في لسانه.

قالَ أحمدُ بنُ جعفرٍ: تقفُ على: ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾، ثمَّ تبتدئُ: ﴿أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ﴾، بمعنى: بلْ أنا خيرٌ.

قالَ أبُو عبيدةَ: مجازُ ﴿أَمْ﴾ هُنا، مجازُ (بَلْ).

وقال يعقوبُ: الوقفُ: ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ * أَمْ﴾، ويبتدئُ: ﴿أَنَا۠ خَيْرٌ﴾.

ورُوِيَ عن مجاهدٍ أنَّه قالَ: ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ * أَمْ﴾ انقطعَ الكلامُ، ثمَّ قالَ: ﴿أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ مَهِينٌ﴾، وكذلك رُوِيَ عنْ عيسَى بنِ عمرَ.

والتقديرُ على هذا الوقفِ: أفلا تُبْصِرُونَ أمْ تُبْصِرُونَ، فيتمُّ الكلامُ، ثمَّ حذف (تُبْصِرُونَ) الثَّاني لدلالةِ الأوَّلِ عليه، فتقفُ على ﴿أَمْ﴾؛ لأنَّها مُنتَهى الكَلامِ.

وقيلَ: إنَّ من وقفَ علَى ﴿أَمْ﴾ جعلَها زائدةً، وكأنّهُ وقفَ على ﴿تُبْصِرُونَ﴾ من قولِهِ: ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾.

ولا يتمُّ الكلامُ على ﴿تُبْصِرُونَ﴾ عندَ الخليلِ وسيبويهِ؛ لأنَّ ﴿أَمْ﴾ تقتضِي الاتصالَ بما قبلَها، وقولُه: ﴿أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ مَهِينٌ﴾ مَعَ ﴿أَمْ﴾ في موضعِ قولِه: أمْ أنتم بُصَراءُ»[1].

وينظرُ في هذهِ المسألةِ زيادةً في التَّفصيلِ: إيضاحُ الوقفِ والابتداء في كتاب الله عَزَّوَجَلَّ للأنباري (٨٨٤)، والمُكتفى في الوقف والابتدا لأبي عمرو الداني (٥٠٨)، ومنار الهدى في بيان الوقف والابتدا للأشموني (٣٥٠).

ثانياً: تحقيقُ نسبةِ المسألتينِ للمؤلّفِ:

أمَّا المسألة الأولى فقد تضافرت الأدلّةُ على تحقيقِ نسبتها لمكّي بنِ أبي طالبٍ القيسيِّ، ومن تلكَ الأدلة:

١. نصَّ عليها الإمامُ مكّي في كتابه (الهدايةِ إلى بلوغِ النّهاية)، فبعد أنْ ذكرَ بعضَ الآراءِ في مسألةِ اللَّامِ، قَالَ: «وقدْ أفردْنَا لهذهِ الآيةِ كتاباً، وشرحْنَا ما فِيه بأبسطَ منْ هذا»[2]، وكذا في كتابه مشكل إعراب القرآن[3].

٢. قد صرَّحَ المؤلِّفُ بكنيته في متنِ الرّسالة، إذْ وردَ قولُه: «قال أبو محمد»، وهي كنيةُ الإمامِ مكّي القيسيّ في عدَّةِ مواضعَ، وهذا منهجٌ شائعٌ للإمام مكّي في مؤلفاته[4].

٣. وردتْ النّسخةُ المخطوطةُ تاليةً لنسخةٍ من كتاب (مشكل إعراب القرآن للإمام مكّي)، ونصَّ الناسخُ على أنَّ هذه المسائلَ لمصنّف المُشكل، فقالَ في بداية النّسخة المخطوطة: «يتلوه لمصنّفه...».

---

(١) الهداية إلى بلوغ النهاية (٦٦٧٤/١٠).

(٢) الهداية إلى بلوغ النهاية (٤٨٥٥/٧).

(٣) مشكل إعراب القرآن (٤٣/٢).

(٤) ينظر لتبين هذا المنهج في كتب الإمام مكي، الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها، والهداية إلى بلوغ النهاية.

٤. أشار إليها بعضُ من ترجمَ للإمام مكّي بن أبي طالب القيسيّ، ومنهم: الإمام القفطي في إنباه الرواة، وهو أوسعُ من عدّ مؤلفات الإمام، وكانَ من ضمنِ مؤلفاته التي ذكرها: «كتابٌ فيه شرحُ اختلافِ العلماءِ في الوقفِ على قوله تعالى: ﴿يَدْعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ﴾ [الحج: ١٣]»(١).

أمَّا الرّسالة الثانية، فإني لمْ أجدْ لها إشارةً أو تصريحاً في كتب التراجم؛ إذ لم يذكرها أحدٌ ممَّن ترجَمَ للإمام مكّي، ولكنْ لها نصيبُها من الأدلّة المتقدمة في تحقيق نسبتها للإمام مكّي، ومن تلك الأدلة:

١. تصريحُ المصنِّف بكنيته في مواضع على منهجه المعتاد في مؤلفاته، ثم إنَّه صرَّح باسمه مع كنيتهِ في موضعٍ من هذه المسألة.

٢. نسبةُ النّاسخ لها على أنَّها من مسائل الإمام مكّي، وقدْ جاءتْ تاليةً لنسخةٍ من مشكِله في إعرابِ القرآنِ.

المطلب الثاني: منهج الإمام مكي في المسائل ومصادره:

أولاً: منهج الإمام مكّي في المسائل:

١. امتازَ الإمامُ مكّي القيسيّ بحسنِ العرضِ والتدرّجِ فيما عرضَ له منْ المسائل، حيثُ يبدأُ بذكرِ تأصيلِ أصلِ الاختلافِ في المسألةِ، ثمّ يفصّلُ القولَ فيما ذُكِرَ فيها من أقوالٍ مع استيفاء شرحِها وبيانِها، ثمّ يذكر المختارُ منْها مع بيانِ سببِ الاختيارِ. وهذا المنهجُ واضحٌ من بيانِه لمسألةِ الإلغاءِ والتعليقِ النحويّ في المسألة الأولى، وبيانه لاختلافِ الإعرابِ، وما يُبنى عليه من اختلافِ موضعِ الوقف في المسألةِ الثّانيةِ.

٢. دأبَ الإمامُ على نسبةِ الآراء إلى أصحابها، والتّنصيص على أسمائِهم، إلّا أنّه لم يصرّح بأسماءِ مؤلفاتهم التي نقلَ عنها، واكتفى في كثير من الأحيان بالقول: «ذكره في كتابه».

(١) إنباه الرواة (٣/٣١٧).

٣. امتاز بتفصيل الآراء وإيضاحها واستيفاء بيانها، كما وعدَ في بدايةِ المسألةِ، في كلّ رأي يعرضُه، قبل أنْ ينتقلَ إلى الرأي الآخرِ، مع بيانِ حسنهِ وسلامتهِ من الضّعفِ والطّعنِ إنْ كانَ مرضيًّا، أو بيانِ ما يدخلُه من فسادٍ وضعفٍ إنْ كانَ غيرَ مرضيٍّ.

٤. تبيّنَ من عرضهِ لمادّتِه العلميّة فِقْهُهُ للآراءِ النّحوية والمسالكِ الإعرابية، وذلك من خلالِ ربطه بين الرأيِ وما يتحصّل منهُ منْ معنًى، واحتكامِه إلى المعنى وسياقِ الآية في بيانِ قوّةِ الإعرابِ وضعفِه.

٥. تبيّنَ من خلال العرض ثقافَةُ مكي النحوية وتحرره، فهو يستوفي أقوال أئمة النحاة في المسألة من غير أنْ يلتزمَ رأيَ عالمٍ بعينِه، أو يتعصّب لمذهبٍ معيّن، بلْ يعرضُ لما بلغَهُ منْ آراءٍ، ثمّ يُفاضِلُ بينها بما أُوتِيَ من فقهٍ نحويّ، وإدراك لأسرارِ معاني التركيبِ.

ثانياً: مصادِرُه في المسألتينِ:

تنوَّعت مصادرُ الإمام مكّي في مسألتيه، وقد غلبَ على كلِّ مسألةٍ مصادرُها الخاصّة، فمسألةُ الإعرابِ حشدَ لها من مصادرِ النّحو ومعاني القرآن وإعرابه ما أغناها، وشفى بيانها، فكان لسيبويه، والكسائي، والفراء، والمبرد، والزجاج، والنحاس وغيرهم حضور مميز في هذه المسألة.

وفي مسألة الوقْفِ ارتكز على ركائزه المعتمدةِ في ذلك، فكانَ حضورُ أئمة الوقف والابتداء بادياً في رسالته، فقد أغنى الإمام مسألته بنقولٍ عن هؤلاء الأئمة، فقد نَقَلَ عن أبي حاتم، وابن الأنباري، والنّحاس.

المطلب الثالث: منهج التحقيق والنسخة المخطوطة:

أولاً: منهجي في التحقيق:

١. ضبطت النص وَفْقَ قواعد الإملاء المتعارف عليها.

٢. اعتمدت في رسم الآيات على الرسم القرآني المعتمد في مصحف المدينة المنورة للنشر الحاسوبي.

٣. خرجت الأقوال ونسبتها إلى أصحابها، وخرجت الشواهد وعزوتُها إلى مظانها من مصادر التخريج.

٤. وثَّقتُ المادّةَ العلميَّة التي عرضها الإمام مكّي القيسيّ في المسائلِ من مظانِّها المُعتمدةِ.

٥. افتقر السِّياق إلى بعضِ الكلماتِ التي تقوّمُ العبارةَ، فاجتهدتُ في إضافَتها في متنِ النَّصِّ، وجعلتها بينَ معقوفَتَين، وقد أشرتُ إلى ذلك في مواضِعه من التَّحقيق.

مشاكلُ متوقعة:

قدْ عرضتْ لي بعضُ المشاكلِ في مواضعَ منَ المخطوطِ، تتمثّل في عدمِ اتِّساقِ العبارةِ، وضياعِ المعْنى، وهذا متوقعٌ في النّسخ المخطوطةِ، لا سيَّما الفريدة منها، وقدْ اجتهدتُ في إثباتِ الكلماتِ المناسبةِ في تلك المواضع اعتماداً على السِّياق، وما نُقِلَ عن الأئمّة، وقد أشرتُ إلى كلِّ ذلك في مواضعه منَ النصِّ المحقّقِ.

ثانياً: النُّسخة المعتمدة في التحقيق:

اعتمدتُ في تحقيقِ هذه المسائلِ على نسخةٍ فريدةٍ، وهي نسخةٌ محفوظةٌ في مكتبةِ (Landberg _1004) في برلين - ألمانيا، ومنها نسخةٌ رقميةٌ مصوّرةٌ في مركزِ جمعةَ الماجدِ للثّقافةِ والتّراثِ بدبيّ محفوظة برقم (2474720).

وهذه المسائلُ جاءت ملحقةً بنسخةٍ من كتابهِ (مشكلُ إعرابِ القرآنِ).

وعددُ صفحاتِ المخطوطةِ (١٢) صفحةً، في كلِّ صفحةٍ (١٧) سطراً، وفي كلِّ سطرٍ (١٠) كلماتٍ تَقْريباً، وخطُّها فارسيّ.

ثالثاً: صور من المخطوطات:

الصورة الأولى

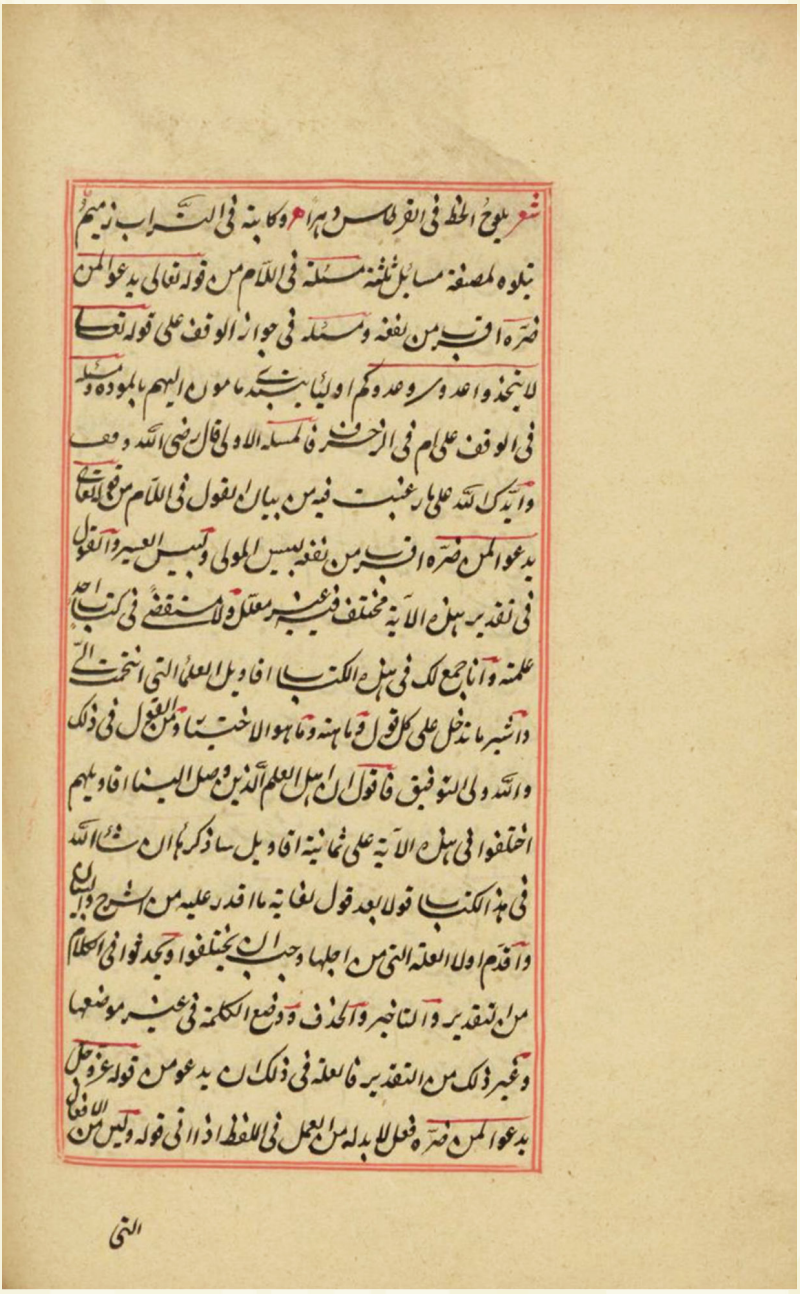

الصورة الأخيرة

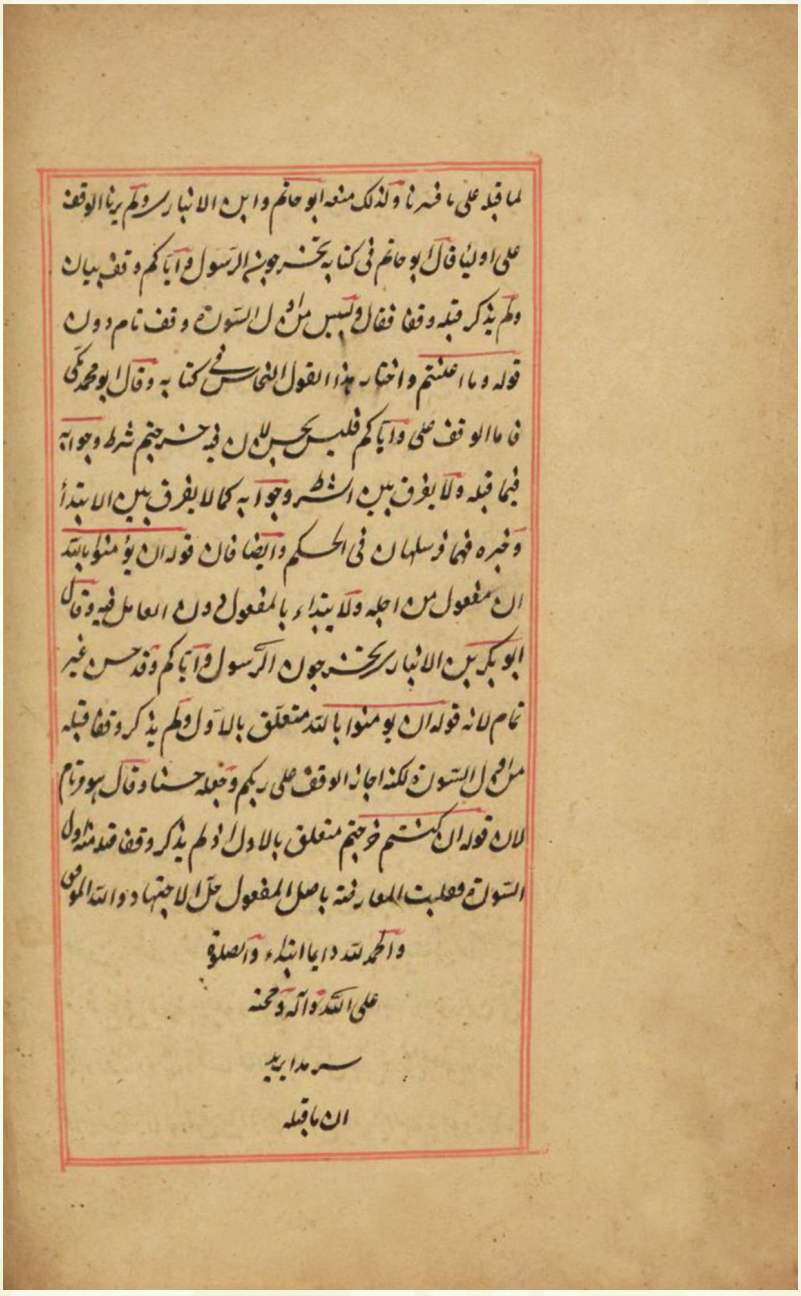

لما قبله على ما فسرناه ولذلك منعه ابو حاتم وابن الانباري ولم يريا الوقف
على اولئك قال ابو حاتم في كتابه يحسن جون الرسول وآباكم وقف بيان
ولم يذكر قبله وقفا فقال وليس من اول السورة وقف تام دون
قوله وما اعلنتم واخفيتم هذا القول الذي سمعته في كتابه وقال ابو محمد مكي
في ما الوقف على وآباكم فليس بحسن لان قوله جنتم شرط وجوابه
فيما قبله ولا يفرق بين الشرط وجوابه كما لا يفرق بين الابتداء
وخبره فهما كشيء واحد في الحكم وايضا فان قوله ان كنتم تؤمنون بالله
ان متعلق من اجله ولا يبتدأ بالمفعول دون العامل فيه وقال
ابو بكر بن الانباري يحسن جون الرسول وآباكم وقد حسن غير
تام لانه قوله ان كنتم تؤمنون بالله متعلق بالاول ولم يذكر وقفا قبله
من اول السورة لكنه اجاز الوقف على ربكم وجعله حسنا وقال هو وتام
لان قوله ان كنتم خرجتم متعلق بالاول اذ لم يذكر وقفا قبله من اول
السورة فعلمت المعارضة باصل المفعول حتى لا اجتهاد والله الموفق
والحمد لله دا ما ابتداء والصلوة
على الله وآله وصحبه
سيد ابو سعيد
ان ما قبله

القسم الثاني
النَّصُّ المُحَقَّقُ

يتلوهُ لمصنِّفه مسائلُ ثلاثةٌ[1]:

مسألةٌ في اللّام من قولِه تعالَى: ﴿يَدْعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ﴾ [الحج: ١٣]، ومسألةٌ في جوازِ الوقفِ على قولِه تعالَى: ﴿لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ﴾ [الممتحنة: ١]، يبتدئ: ﴿تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ﴾ [الممتحنة: ١]، ومسألةٌ في الوَقْفِ على (أَمْ) في الزُّخرف[2].

فالمسألةُ الأُولى:

قالَ رضيَ اللهُ [عنهُ]: وقَفْتُ، وأيَّدَكَ اللهُ، على مَا رَغِبْتَ فيهِ منْ بيانِ القَولِ في (اللَّامِ) من قولِهِ تَعالَى: ﴿يَدْعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ وَلَبِئْسَ ٱلْعَشِيرُ﴾ [الحج: ١٣].

والقولُ في تقديرِ هذه الآيةِ مُخْتَلَفٌ فيهِ غيرُ مُعَلَّلٍ، ولا مُسْتَقْصًى في كتابِ أحدٍ عَلِمْتُه، وأنا أجمعُ لكَ في هذا الكتابِ أَقاويلَ العُلماءِ الّتي انتَهَتْ إليَّ، وأشير [إلى] مَا يدخُلُ على كلِّ قولٍ، وماهيَّتَهُ، وما هو الاختيارُ منَ القولِ في ذلكَ، واللهُ وليُّ التوفيقِ.

فأقولُ: إنَّ أهلَ العلمِ الذينَ وصَلَ إلينَا أقاويلُهم اخْتَلَفُوا في هذهِ الآيةِ على ثَمانيةِ أَقاويلَ، سأذكرها إنْ شاءَ اللهُ في هذا الكتابِ قولاً بعدَ قولٍ لغايةِ ما أقدرُ عليهِ من الشرحِ والبيانِ.

وأُقدِّمُ أوَّلاً العِلَّةَ التي من أَجْلِهَا وجبَ أنْ يَخْتَلِفُوا، ويُحْدِثُوا في الكلامِ منَ التَّقديمِ والتَّأخيرِ، والحذفِ، وَوَضْعِ الكَلِمَةِ في غَيْرِ مَوضِعِها، وغيرِ ذلكَ من التقديرِ.

---

(١) هكذا بدأت النسخة المخطوطة، وهي ملحقة بنسخة مخطوطة من (مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب)؛ لذا جاء قول الناسخ: «يتلوه لمصنفه...»، ولم تشتمل هذه النسخة على المسائل الثلاثة التي وعد بها الناسخ، فقد جاءت منها مسألتان فقط الأولى والثانية، وقد فصلنا القول في هذا الأمر في القسم الدراسيّ.

(٢) ينظر ما كتب عن هذه المسألة في القسم الدراسيّ.

فالعِلَّةُ في ذلكَ أنَّ ﴿يَدْعُواْ﴾ منْ قولِهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَدْعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ﴾ فِعْلٌ لابدَّ لهُ منَ العَمَلِ في اللَّفظِ إذا أتَى قولُه، وليسَ منَ الأفْعَالِ الَّتي تُعَلَّقُ عن العَمَلِ في اللَّفظِ كعَلِمْتُ، وظَنَنْتُ، وشبِهِ ذلكَ.

والأصْل أنَّ الأفْعالَ المُتَعَدِّيَةَ على ضَرْبَيْنِ، ضَرْبٌ منها يجوزُ أنْ يُلْغَى، فلا يَعْمَلُ في اللفظِ، ولا في المَعْنَى، وهو بابُ الظنِّ وأَخواتِهِ، إذا تَوَسَّطَ الفعلُ أوْ تأَخَّرَ جازَ أنْ يُلْغَى، تَقُولُ: زيدٌ علمتُ منطلقٌ، وعمرٌو خَارِجٌ ظَنَنْتُ، فتُلغِي الفعلَ ولا تُعْمِلُهُ إذا شئتَ، فما كانَ بهذهِ المَنْزِلَةِ فَلَكَ أنْ تُعَلِّقَهُ عنِ العَمَلِ في اللَّفظِ، وهو مُتقدّمٌ إذا كانَ بعدَهُ ما يَمْنَعُهُ منَ العملِ، ويعملُ في المَوْضِعِ، تقولُ: علمتُ لَزَيْدٌ منطلقٌ، وظننتُ لعمرٌو خارجٌ، وقدْ علمتُ أَزيدٌ في دارٍ أمْ بكرٌ؟ فترفعُ بالابتداءِ والخبرِ، ولا يعملُ الفعلُ؛ لأنَّ الألفَ(١)، واللَّامَ(٢) يمنعانهِ منَ العَمَلِ، فيَعْمَلُ الفعلُ في مَوْضِعِ الجملةِ، ولا يعملُ في لَفْظِها، ويُسمَّى هذا الضَّربُ [عند] النحويين [تعليقاً]، يُعَلِّقونَ الفعلَ عنِ العَمَلِ(٣).

والضَرْبُ الثَّاني منَ الأفعالِ المُتَعَدِّيَةِ ما لا يَجُوزُ أنْ يُلْغَى البتة عنِ العملِ في مفعولِهِ إذا ذُكِرَ بعدهُ، نحو: ضربتُ، وكسرتُ، ودعوتُ، وسمَّيْتُ، وأكرمتُ، وشبْهُ ذلكَ، سواءٌ تَقَدَّمَ أوْ تأخَّرَ يعملُ على كلِّ حالٍ إذا ذُكِرَ المفعولُ، ولم يَجُزْ أنْ يُلْغَى فلا يجوزُ أنْ يُعَلَّقَ عن العملِ في اللَّفظِ، فَيَعْمَلَ في الجملةِ لمانعٍ منَعَهُ منَ العَمَلِ.

---

(١) والمراد بالألف همزة الاستفهام الداخلة على (زيد) في المثال المذكور، وهي من أسباب التعليق عند النحاة. ينظر: شرح المفصل (٣٣٠/٤)، وهمع الهوامع (٥٥٥/١).

(٢) المراد باللام لام الابتداء الداخلة على (زيد) و(عمرو) في الأمثلة المذكورة، وهي من أسباب التعليق عند النحاة. ينظر: شرح المفصل (٣٣٠/٤)، وهمع الهوامع (٥٥٥/١).

(٣) التعليقُ: عبارةٌ عن إبطالِ العملِ لفظاً لا محلاً على سبيل الوجوب، بخلاف الإلغاء فهو إبطالُه لفظاً ومحلاً على سبيل الجواز، ولا يكونان إلّا في فعل قلبي متصرف، وأفعال القلوب على قسمين: أحدهما: ما يدل على اليقين، وهي: رأى، وعلم، ودرى، ووجد، وتَعَلَّمْ، وثانيهما: ما يدل على الرجحان، وهي: خال، وظن، وحسب، وزعم، وعدّ، وحجا، وجعل، وهب، وغير المتصرف منها اثنان، وهي: تعلم، وهب، وبقيتها متصرفة، وقد يلحق بهذا الباب ما شابهها من الأفعال في المعنى. ينظر: الكتاب (١١٨/١)، والأصول في النحو (١٨١/١)، وشرح التسهيل (٨٢/٢)، وارتشاف الضرب (٢١١٧/٤)، وأوضح المسالك (٥٠/٢)، وشرح ابن عقيل (٢٨/٢)، ومعاني النحو (٣٦/٢).

فـ (يَدْعُو) هوَ منْ هذا الضّرْبِ الذي لا يُلْغَى ولا يُعَلَّقُ عنِ العملِ في مفعول لُفِظَ به بعده، وهو (مَنْ) في قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَمَن ضَرُّهُۥٓ﴾، فلمَّا كانَ من هذا الضربِ الذي لا يُلْغَى لمْ يَجُزْ أنْ يُعَلَّقَ عن العملِ لدخولِ اللَّامِ على (مَنْ)، وإذا لم يَجُزْ أن يُعَلَّقَ عن العملِ في اللَّفظِ لمْ يَجُزْ دخولُ اللَّامِ على مفعولهِ؛ لأنَّ اللَّامَ تمنعُ ما قبلَها أنْ يعملَ فيما بعدَها، فلمَّا وجَدُوا: ﴿يَدْعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ﴾ قدْ دخلتِ اللَّامُ على مفعولهِ، وهو (مَنْ) فَمَنَعَهُ - في حكمِ لسانِ العربِ - منَ العملِ وعلَّقَهُ، وهوَ منَ الأفعالِ الَّتي لا تُعَلَّقُ عنِ العملِ احْتَاجُوا إلى أنْ يُخَرِّجُوا الآية [على] وَجْهٍ تحملُ عليه، (وتقديره على ما يشيع ويحسن في كلام)[1] العرب؛ فاختلفَ أقاويلُ العلماءِ في ذلكَ على ثمانيةِ أوجهٍ كما ذكرنا، وأَكْثَرُها قد تُكُلِّمَ فيه بوجهٍ من النقض والامتناع؛ ولذلكَ اختلفَ أقاويلُهُم؛ لأنَّ المُتَقَدِّمَ منهم يقولُ قولاً، ويجهدُ فِيمَا يَرَى، ثمَّ يأتي غيرُهُ فيظهرُ لهُ منَ الخَلَلِ في قولِ مَنْ تَقَدَّمَهُ فيجتهدُ ويقدرُ تقديراً آخرَ، ويذكرُ السببَ الذي امتنعَ به عندهُ قولُ مَنْ تَقَدَّمَ، وكذلكَ الثالثُ، والرابعُ وما بعدهُ.

الأوَّلُ منَ الأقاويلِ:

هو ما ذكرهُ الكسائيُّ وجماعةٌ منَ البَصْريّينَ[2]، وذكرهُ الزَّجاجُ[3]، والنَّحَّاسُ[4] وغيرُهما، قالُوا: قولُه تَعَالى ذِكرُهُ: ﴿يَدْعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ﴾: اللَّامُ في غيرِ مَوْضِعِها، وتقديرُ الكلامِ: يَدْعُو مَنْ لضَرُّهُ[5] أقربُ منْ نَفْعِهِ، فـ (مَنْ) في موضعِ نصبٍ

(١) في الأصل: (وتقديره شيوع ويحسن في الكلام العرب)، وهي عبارة مضطربة اجتهدنا في تقريب معناها بما أثبتناه.

(٢) ينظر: معاني القرآن للكسائي (١٩٨)، وتفسير الطبري (٤٧٦/١٦)، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج (٤١٥/٣)، ومعاني القرآن الكريم للنحاس (٣٨٤/٤)، ومشكل إعراب القرآن (٤٨٧/٢)، والهداية إلى بلوغ النهاية (٤٨٥٤/٧)، والبيان في غريب إعراب القرآن (١٧٠/٢)، والتبيان في إعراب القرآن (٩٣٤/٢)، والبحر المحيط (٤٩١/٧)، والدر المصون (٢٣٨/٨)، وروح المعاني (١٢٥/١٧).

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه (٤١٥/٣).

(٤) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٨٩/٣)، ومعاني القرآن الكريم (٣٨٤/٤).

(٥) في الأصل (ضرُّه) بلا لام، والصواب ما أثبت ليستقيم التقدير، وقد استأنسنا في إثباته بما ورد في الهداية، فقد جاء فيها: «تقدير هذا الكلام عند الكسائي والبصريين: يدعو من لضره أقرب من نفعه». ينظر: الهداية (٤٨٥٣/٧).

بـ (يَدْعُو)، ولمْ يَمْنَعِ اللَّامُ منَ العملِ؛ لأنَّ المرادَ بها التأخيرُ، واسْتَدَلُّوا على جوازِ نَقْلِ اللَّامِ إلى غيرِ موضعِها بقولِ الشاعرِ(١):

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ

فأَدْخَلَ اللَّامَ في الخبرِ، وحَقُّها أنْ تدخُلَ على الابتداءِ، والتقديرُ: لأُمُّ الحُلَيْسِ عجوزٌ.

واسْتَدَلُّوا على ذلكَ بِمَا حَكَاهُ الأَخْفَشُ منْ قولِهِم: إنَّ زيداً وجْهَهُ لَحَسنٌ(٢).

فلمَّا جازَ دخولُ اللَّامِ في البيتِ، والحكايةِ في غيرِ موضعِها جازَ في الآيةِ.

قالَ أبو محمَّد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وهذا القولُ قدْ طعنَ فيه بعضُ العلماءِ بإشارةٍ أنا أبيِّنُها، وأشْرحُها لك، إن شاءَ اللهُ، في لام البيت ولام الحكاية.

اللامُ جُعِلَتْ في البَيْتِ والحِكَايَةِ على خبرِ الابتداءِ؛ لأن الخبر(٣) هوَ المبتدأُ في المعنَى، فجازَ تأخيرُها إلى الخبرِ من حيثُ كانَ هُوَ هُوَ.

---

(١) نسب هذا الرجز جماعة إلى عنترة بن عروس مولى بني ثقيف، ونسبه آخرون إلى رؤبة بن العجاج، وهو في ملحق ديوان رؤبة (١٧٠)، وينظر في نسبته: خزانة الأدب (٣٢٢/١٠)، والمقاصد النحوية (٥٠٧/١)، والدرر اللوامع على همع الهوامع (٢٩٦/١)، ومعجم شواهد العربية (٥٧١). وبعده ممّا يتمم معناه:

تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ

وقوله: (أم الحليس): تصغير (حِلْس)، وهو كساءٌ رقيق يكون تحت برذعة الحمار، وهذه الكنية في الأصل كنية الأتان، وهي أنثى الحمار، أطلقها الراجز على هذه المرأة تشبيهاً لها بالأتان، و(شهربه): المرأة الكبيرة الطاعنة في السنّ، ومعنى ترضى من اللحم بعظم الرقبة: قال ابن السكيت: «قال لنا أبو الحسن بن كيسان: قال بندار: لحم الرقبة يتقطع في الفم، ليس له تشظي غيره من اللحم، فيعجب العجائز؛ لأنهن لا أسنان لهن، يجذبن بها ما يتشظى من اللحم». الألفاظ (٢٩٧). وفي معنى هذا الشطر قول آخر، قال الشنقيطي: «يعني أنها خرفت؛ لأن لحم الرقبة مرذول عندهم». الدرر اللوامع (٢٩٦/١).

وينظر في معنى مفرداته: الصحاح: (شهرب)، ولسان العرب: (حلس)، وتاج العروس: (شهرب).

(٢) في الأصل: إنَّ زيداً الوجه حسنَ، والصواب ما أثبت. ينظر: سر صناعة الإعراب (٣٧٨/١)، وارتشاف الضرب (١٢٦٦/٣)، والتذييل والتكميل في شرح التسهيل (١٠٩/٥)، وفي معاني القرآن للأخفش (٣٠/٢): إنّ زيداً لأضرب.

(٣) في الأصل: «لكان شياء الله لا البيت ولا الحكاية للام جعلت في البيت والحكاية على خبر الابتداء هو المبتدأ في المعنى»، وهي عبارة مضطربة اجتهدت في ترتيبها، وتثبيت معناها.

وأيضاً فإنَّ اللَّامَ يدخلُ في الخبرِ مع (إنَّ) ضرورةً إذا جئتَ بها، وَوَلِيَ الاسمُ (إنَّ)[1]، تَقُولُ: إنَّ زيداً لقائمٌ، (فجوازُ دخولِها إذاً)[2] عَلَى الخبرِ مع (إنَّ) هو موضعٌ لها في حالٍ أُخْرَى، وأمَّا الآيةُ فليسَ (مَنْ) بخبرِ (ضَرُّهُ) ولا بِمُبْتَدأ له، وكيف تُنقلُ اللامُ وتُدخَلُ على ما ليسَ بابتداءٍ ولا خبرٍ.

ولمْ تَدْخُلْ هذه اللَّامُ التي هي لامُ التأكيدِ في الكلامِ إلَّا على الابتداءِ، نحو: لزيدٌ قائمٌ، أو على الخبرِ، نحو: إنَّ زيداً لقائمٌ، ونحو البيتِ والحكايةِ المتقدِّمِ ذكرُها، أو على الظَّرفِ إذا وقعَ موقعَ الخبر، نحو: إنَّ زيداً لَخَلْفَكَ قائمٌ[3].

وإذا كانتْ هذه اللَّامُ لمْ تَدْخُلْ في كلامِ العربِ إلَّا في هذه الثَّلاثةِ المواضعِ فقولُ منْ قالَ: إنَّها نُقِلَتْ من المبتدأ، وهو (ضَرُّهُ)، ودَخَلَتْ على مفعولِ (يَدْعُو) قولٌ فاسدٌ؛ لأنَّ مفعولَ (يَدْعُو)، وهو (مَنْ)، ليسَ بابتداءٍ ولا بخبرِ (ضَرُّهُ)، ولا بظرفٍ حلَّ محلَّ الخبرِ.

ويدلُّ على فسادِ هذا القولِ أيضاً أنَّ (مَنْ) في قوله: ﴿**يَدْعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ**﴾ لا يَخْلُو مِنْ أنْ تكونَ نكرةً أو تكونَ بمعنى الَّذِي، فإنْ كانتْ بمعنى الَّذِي فاللَّام التي قَبْلَها في اللَّفظِ مقدرةٌ بعدَها، و[ما] بعدَها مِنْ صِلَتِها، فاللَّامُ إذاً في صلتِهَا، ولا تدخلُ اللَّامُ في الجملةِ التي هيَ صلةٌ؛ لأنَّها تقطعُ ما قبْلَها ممَّا بعدَها، فيَبْقَى الموصُولُ بغيرِ صِلَةٍ، فإنْ تَعَسَّفَ مخبرٌ فأجازَ دخولَ اللَّامِ في الصِّلَةِ لَزِمَهُ أنْ يكونَ قد قَدَّمَ بعضَ الصِّلَةِ على الموصُولِ في تَقَدُّمِ اللَّامِ على (مَنْ)، وهي صلة (مَنْ).

وإنْ كانتْ (مَنْ) نكرةً فمَا بعدَها صِفَةٌ لها، فاللَّامُ من الجملةِ التي هي صفةٌ لـ (مَنْ)، فإذا قدَّمتَها على (مَنْ) فقد قدَّمتَ بعضَ الصِّفَةِ على الموصوفِ، وهذا لا خفاءَ فيه على أحدٍ أنَّه غيرُ جائزٍ.

---

(١) ينظر: أوضح المسالك (٣٣٦/١)، وشرح ابن عقيل (٣٦٢/١).

(٢) في الأصل: (فجاز دخولها إذ)، وهي عبارة مضطربة، والأقرب إلى سياق الكلام ما أثبتناه.

(٣) ينظر في مواضع دخول هذه اللام: اللامات (٧٢)، وحروف المعاني للزجاجي (٤١)، والجنى الداني (١٢٨)، ومغني اللبيب (٢٣٠).

القولُ الثَّاني:

قالَ محمَّدُ بنُ يزيدَ المُبرّدُ: فاللَّامُ في موضعِها، و(مَنْ) في موضعِ رفعٍ بالابتداءِ، و(ضَرُّهُ) ابتداءٌ ثانٍ وخبرُه (أَقْرَبُ مِن نَفْعِهِ)، والجملةُ في صلةِ (مَنْ)، وخبرُ (مَنْ) ﴿لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ وَلَبِئْسَ ٱلْعَشِيرُ﴾، ومفعولُ (يَدْعُو) محذوفٌ، والتقديرُ عندهُ: يَدْعُو لمن ضَرُّهُ أقربُ من نفعهِ إلـهًا لبئسَ المولى، و(إلـهٌ) مفعولُ (يَدْعُو)[1].

وقدْ طعنَ بعضُ العلماءِ في هذا القولِ بأنْ قالَ: ما بعدَ اللَّامِ لا يعملُ فيه ما قبلَها، فغيرُ جائزٍ أنْ يعملَ (يَدْعُو) في (إلـهٍ)، وهو مقدَّرٌ بعد اللَّامِ.

قالَ أبو محمَّدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: والقولُ على ما قالَ، لكن يجوزُ هذا التقديرُ على أنْ يُقَدَّرَ حذفُ المفعولِ قبلَ اللَّامِ وبعد (يَدْعُو)، كأنَّهُ قالَ: يَدْعُو إلـهًا لمَنْ ضَرُّهُ أقربُ مِنْ نَفْعِهِ، وفيهِ بُعْدٌ؛ إذْ لا دليلَ على المحذوفِ؛ ولأنَّ الجملةَ تَصِيْرُ منقطعةً ممَّا قبلَها؛ إذْ لا ضميرَ فيها يعودُ على المحذوفِ، ومثلُ هذا الحذفِ قليلٌ شاذٌّ.

القولُ الثَّالثُ:

ذكرهُ الفرَّاءُ في كتابِه، قالَ: التَّقديرُ: يَدْعُو لمَنْ ضَرُّهُ أقربُ مِنْ نَفْعِهِ، فـ (مَنْ) في موضعِ نصبٍ بـ (يدعُو)، وحكاهُ عن أهلِ التَّفْسيرِ، وذكرَ أنَّ في حرفِ عبدِ اللهِ: (يَدْعُو مَنْ ضَرُّهُ) بغيرِ لامٍ.

قالَ: وجوازُ ذلكَ أنَّ (مَنْ) لمَّا لمْ يَظْهَرْ فيها الإعرابُ اسْتُجِيْزَ الاعتراضُ باللَّامِ[2]. فاللَّامُ عندهُ زائدةٌ.

---

(١) لم أظفر بهذا القول فيما اطلعت عليه من مؤلفات المبرد المطبوعة. قال النحاس في إعراب القرآن (٨٩/٣): «وحكى لنا علي بن سليمان عن محمد بن يزيد المبرد، قال: في الكلام حذف، والمعنى: يدعو لمن ضره أقرب من نفعه إلـهًا. قال: وأحسب هذا القول غلط على محمد بن يزيد». وقد نسب إليه القول في المصادر الآتية: مشكل إعراب القرآن (٤٨٨/٢)، والهداية إلى بلوغ النهاية (٤٨٥٥/٧)، والنكت في القرآن (٤١٤/١)، وإعراب القرآن للأصبهاني (٢٥٠)، والبيان في غريب إعراب القرآن (١٧٠/٢).

(٢) ينظر: معاني القرآن (٢١٧/٢).

قالَ أبو محمَّدٍ: وهذا قولٌ خارجٌ عن أقاويلِ جميع النَّحويينَ؛ لأنَّ اللَّامَ لا تزادُ في هذا، لا يجوزُ عندَ أحدٍ: ضربتُ لمنْ في الدّارِ، وأكلتُ لمَا عندكَ على زيادةِ اللَّامِ، ويكونُ (مَنْ)، و(مَا) في موضعِ نصبٍ بما قبلَهَا.

وأمَّا مَا حكاهُ عنْ أهلِ التَّفسيرِ، وقراءةِ عبدِ اللهِ[1]، فإجماعُ[2] المصاحفِ على ثباتِ اللامِ يَدُلُّ على ضعْفِهِ والقولِ بخلافِهِ.

فهذا قولٌ لا يَجِبُ أنْ يُعَرَّجَ عليهِ لِضَعْفِهِ.

القولُ الرَّابعُ:

ذكرَه الأخفشُ[3]، والزَّجاجُ[4] وغيرهما[5]، وهو أنْ يكونَ (يَدْعُو) بمعنَى (يقولُ)، فإذا كانَ بمعنى (يقولُ) لمْ يَحْتَجْ إلى عملٍ، وحُكِيَ ما بعدهُ، فوقَعَ على الابتداءِ، أو يكونُ الخبرُ محذوفاً، فكأنَّهُ في التقديرِ: يقولُ لمَنْ ضَرُّهُ أقربُ مِنْ نَفْعِهِ هوَ إلٰهِي، فيكونُ (مَنْ) مبتدأً بمعنى الَّذي، و(ضَرُّهُ) ابتداءٌ ثانٍ، وأقربُ خبرهُ، والجملةُ صلةُ (مَنْ)، و(إلٰهي) المحذوفُ خبرُ (مَنْ)، وحذفُ خبرِ الابتداءِ سَائغٌ جائزٌ كثيرٌ في كلامِ العربِ.

وقدْ قدَّرَهُ بعضُهُم على: (هو إلٰهي) على [أنْ] يكونَ (هو) مبتدأ، و(إلٰهي) خبرهُ، والجملةُ خبر (مَنْ).

ولا يَجوزُ على هذا القولِ أنْ يكونَ ﴿لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ وَلَبِئْسَ ٱلْعَشِيرُ﴾ الخبرَ؛ لأنَّ الكافرَ لا يقولُ ذلكَ لآلِهَتِهِ، فيذمُّها وهو مُتَمَسِّكٌ بعبادتِها؛ لأنَّ معنى الكَلامِ على هذا القولِ: إنَّما هو إخبارٌ مِنْ قولِ الكافرِ، فلا يجوزُ أنْ يقولَ في آلهتِهِ: إلـهًا بئسَ المولى وبئسَ العشيرِ، وجازَ ذلكَ في القولِ الأوَّلِ الذي حكيناهُ عن المُبرّدِ؛ لأنَّهُ غيرُ إخبارٍ

(١) ينظر: الكشاف (١٤٧/٣)، ومفاتيح الغيب (٢٠٨/٢٣)، واللباب في علوم الكتاب (٣٤/١٤).
(٢) في الأصل: وإجماع بالواو، والصواب ما أثبتناه.
(٣) ينظر: معاني القرآن (٤٥٠/٢).
(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه (٤١٦/٣).
(٥) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٨٩/٣)، والفريد في إعراب القرآن المجيد (٥٣٥/٤).

عنْ قولِ الكافرِ، إنَّما هو إخبارٌ من الله عَزَّوَجَلَّ لنا أنَّ ما يدعو الكافرُ والعَبْدُ بئسَ المولى وبئسَ العشير، فاعرفْ الفرقَ بينهما.

قالَ أبو محمَّدٍ: وهذا القولُ حسنٌ لا مطعنَ فيه؛ لأنَّ (الدعاءَ) قولٌ، فجازَ أنْ يُجْرَى مجْرَى (القولِ) فيُحْكَى ما بعدَهُ.

القولُ الخامسُ:

حُكِيَ أيضاً عن الفرَّاءِ وغيرِهِ[1]، وذلكَ أن يجعلَ (يَدْعُو) تأكيداً لِـ (يَدْعُو) الأوَّل في قولهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿**يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُۥ وَمَا لَا يَنفَعُهُۥۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلْبَعِيدُ * يَدْعُواْ**﴾ [الحج: ١٢، ١٣]، فيكونُ تأكيداً كما تقولُ: قُمْتُ في الدَّار قُمْتُ[2]، وأكلتُ الخبزَ أكلتُ، فَتَقِفُ على (يَدْعُو) الثاني، وإذا قرأتَ تَبْتَدئُ: ﴿**لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ**﴾، فيكونُ [ضرُّه] مبتدأً ثانياً، و(أقربُ) خبرُهُ، والجملةُ مِنْ ﴿**لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ وَلَبِئْسَ ٱلْعَشِيرُ**﴾ خبرُ (مَنْ).

قالَ أبو محمَّدٍ: وهذا أيضاً قولٌ مستقيمٌ لا خلَلَ فيه غير بابِ حَمْلِ الألفاظِ على معانٍ مفيدةٍ وفوائِدَ محدَّدَةٍ إذا وُجِدَ إلى ذلكَ سبيلٌ في كلامِ العربِ أوْلَى مِنْ حَمْلِهَا على معنًى واحدٍ وفائدةٍ مفردةٍ.

القولُ السَّادسُ:

ذكرهُ الزَّجاجُ وغيرُهُ[3]، وهو أنَّ (يَدْعُو) معهُ (هاء) مقدَّرةٌ محذوفةٌ، والجملةُ في موضعِ الحالِ من (ذلكَ)، ويكونُ ﴿**لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ**﴾ مُسْتأنفاً، و﴿**لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ**﴾ خبرُ (مَنْ).

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء (٢١٨/٢)، والفريد في إعراب القرآن المجيد (٥٣٦/٤)، والبحر المحيط (٤٣٣/٦).

(٢) في الأصل: (وقمت) بالواو، والصواب بحذفها؛ لأنها ستكون من باب العطف لا التأكيد، كما هو الحال في المثال الثاني المذكور بعده، فقد جاء على الصواب بلا واو عطف.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه (٤١٥/٣)، والفريد في إعراب القرآن المجيد (٥٣٦/٤)، والدر المصون (٢٤١/٨).

وهذا القولُ قد طعنَ فيه بعضُ العلماءِ؛ لأنَّ (الهاء) إنَّما يحسنُ حذفُها من الصِّفَةِ[1] على التشبيهِ بالصِّلةِ، [نحو]: مررتُ برجلٍ أكرمتُ، وهذا ليس بصلةٍ، ولا شبهِ صلةٍ.

ولا يحسنُ حذفُها من الخبرِ إلَّا في الشِّعرِ، ولا يحسنُ حملُ كتابِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ على ما يجوزُ في ضَرورةِ الشِّعرِ لغيرِ ضرورةٍ توجبُ ذلكَ[2].

وقدْ قالَ بعضُ مَنْ انتصرَ لهذا القولِ: إنَّهُ يجوزُ؛ لأنَّ الحالَ كالصِّفةِ، وهذا بعيدٌ؛ لأنَّ الصِّفةَ إنَّما جازَ حذفُ الهاءِ منها على التَّشبيهِ بالصِّلةِ، وكيفَ يحسنُ حذفُ الهاءِ منَ الحالِ، فيكونُ حذفُها على التَّشبيهِ بالمُشَبَّهِ بالصِّلَةِ؟ ففيهِ ضعفٌ لذلكَ.

القولُ السَّابعُ:

وذكرهُ أيضاً الزَّجاجُ وغيرُهُ[3]، وهو أنْ يكونَ قولُهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلۡبَعِيدُ * يَدۡعُواْ﴾ بمعنى الذي[4]، والذي في موضعِ نصبٍ لوقوعِ (يَدْعُو) عليه، ثمَّ يستأنفُ: ﴿لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقۡرَبُ مِن نَّفۡعِهِۦ﴾ على الابتداءِ، وخبرُ (مَنْ) ﴿لَبِئۡسَ ٱلۡمَوۡلَىٰ وَلَبِئۡسَ ٱلۡعَشِيرُ﴾.

وهذا القولُ حسنٌ لا مطعنَ فيهِ لأَحَدٍ؛ لأنَّ وقوعَ (ذَا) بِمَعْنَى (الَّذي) كثيرٌ في كلامِ العربِ[5]، وعلى ذلكَ أنَّ (تلكَ) بمعنى (الَّتِي) قالَ اللهُ جلَّ ذكرُهُ: ﴿وَمَا تِلۡكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾ [طه: ١٧]، أَيْ: وما الَّتِي بيمينكَ يا مُوسَى[6]؟

---

(١) في الأصل: (الصلّة) وسياق الكلام والتمثيل يدل على ما أثبتناه.

(٢) قال المرادي: «ليس حذف العائد من النعت كحذفه من الخبرية في القلة والكثرة، بل ذكر في التسهيل: أن الحذف من الخبر قليل، ومن الصفة كثير، ومن الصلة أكثر». توضيح المقاصد والمسالك (٩٥٤/٢)، وينظر: شرح التسهيل (٣١٠/٣)، وتمهيد القواعد في شرح تسهيل الفوائد (٩٨٢/٢).

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه (٤١٦/٣)، ومعاني القرآن للنحاس (٣٨٥/٤)، وكشف المشكلات وإيضاح المعضلات (٨٩٦/٢)، والتبيان في إعراب القرآن (٩٣٥/٢)، والدر المصون (٢٤٠/٨)، وروح المعاني (١٢١/٩).

(٤) يريد أن (ذلك) بمعنى الذي، كما سيتضح من الشرح.

(٥) قال سيبويه: «باب إجرائهم ذا وحده بمنزلة الذي: وليس يكون كالذي إلا مع ما ومَن في الاستفهام، فيكون ذا بمنزلة الذي، ويكون ما حرف الاستفهام»، الكتاب (٤١٦/٢)، وقال السيرافي: «... أنّ تلك وهذا وما جرى مجراهما من أسماء الإشارة لا يكنّ عند أصحابنا بمعنى الذي وأخواتها، إلا ذا وحدها إذا كان قبلها ما». شرح كتاب سيبويه (١٨٥/٣)، وينظر: شرح كتاب سيبويه للرماني (٧٥٤/١)، والأصول في النحو (٢٦٣/٢)، وشرح ابن عقيل (١٥٢/١)، وتمهيد القواعد (٦٧٧/٢).

(٦) قال ناظر الجيش: «زعم الكوفيون أن أسماء الإشارة كلها يجوز أن تستعمل موصولات، وجعلوا من ذلك قوله تعالى:

فيكونُ التقديرُ: يَدْعُو مِنْ دونِ اللهِ ما لا يضرُّهُ، وما [لا] يَنْفَعُه، يَدْعُو الذي هو الضلالُ البعيدُ، ﴿لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ﴾ ﴿لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ وَلَبِئْسَ ٱلْعَشِيرُ﴾، وتقديمُ المفعولِ على الفعلِ[1] حسنٌ فصيحٌ، فَتَقولُ: الَّذِي أخوهُ زيدٌ ضربتُ، والَّذِي في دارِكَ دعوتُ، و(الَّذِي) في موضع نصبٍ بالفعلِ المتأخِّرِ، فهذا مثلُ ذاكَ.

القولُ الثَّامنُ:

ذكرهُ أيضاً الزَّجاجُ وغيرُهُ[2]، قالُوا: يكونُ (يَدْعُو) بمعنَى (يُسَمِّي)، فيتعدَّى إلى مفعولينِ، كما قالَ سيبويهُ[3]: إذا أردتَ بـ (دَعَوْتُ زيداً) بمعنى سمَّيْتهُ فَتُعَدِّيهِ إلى مفعولينِ.

فيصيرُ كعلِمْتُ، فيُعَلَّقُ عن العملِ.

وهذا قولٌ قدْ طُعِنَ فيهِ؛ لأنَّ (دَعَوْتُ) إذا جُعِلَتْ بمعنى (سمَّيْتُ) تعدَّتْ إلى مفعولينِ، ولا يحسنُ فيها الإلغاءُ على ذاكَ تَوَسَّطَتْ أو تَطَرَّفَتْ، كـ (كَسَوْتُ)، و(أعطيتُ)[4].

﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾، فتلك عندهم موصولة، وبيمينك صلة، كأنه قيل: وما التي بيمينك يا موسى». تمهيد القواعد (٦٧٧/٢). وينظر: التصريح بمضمون التوضيح (٤٥٣/١).

(١) في الأصل: (وتقديمُ الفعلِ على المفعولِ)، والصواب ما أثبته؛ ليتسق الكلام، ولأن تقديم الفعل على المفعول هو الأصل، فلا موجب لتحسينه وفصاحته، وأيضاً فلا موضع استدلال إذا كان الحديث عن تقديم الفعل على المفعول.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه (٤١٦/٣)، والتبيان في إعراب القرآن (٩٣٥/٢)، والفريد في إعراب القرآن المجيد (٥٣٦/٤)، والبحر المحيط (٤٩١/٧)، والدر المصون (٢٣٩/٨)، واللباب في علوم الكتاب (٣٤/١٤)، وروح المعاني (١٢٠/٩).

(٣) قال سيبويه: «ودعوته زيداً، إذا أردت دعوته التي تجري مجرى سميته، وإنْ عنيت الدعاء إلى أمر لم يجاوز مفعولاً واحداً». الكتاب (٣٧/١). وينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٢٧٥/١).

(٤) قال ابن الخشاب: «وهذا القسم أعني المتعدي إلى مفعولين، ولك الاقتصار على أحدهما، لا يدخله الإلغاء ولا التعليق كما دخل القسم الأول». المرتجل في شرح الجمل (١٥٥).

ويعلل ابن بابشاذ سبب عدم إلغائها بقوله: «وإذا تساوت في العمل فيهما فإنها تعمل فيهما على كل وجه، متقدمة عليهما، أو متوسطة بينهما، أو متأخرة عنهما. مثال الأول: أعطيت زيداً درهماً. ومثال الثاني: زيداً أعطيت درهماً. ومثال الثالث: زيداً درهماً أعطيت. وإنما لم يجز الإلغاء في هذا كله كما جاز فيما تقدم لأنه ليس يبقى بعد الإلغاء كلام تام؛ لأن زيداً ليس بالدرهم، ولا الدرهم بزيدٍ. وإنما تلغى إذا بقي ما له معنى». شرح المقدمة المحسبة (٣٦١/٢).

وإذا لمْ يَحْسُنْ فيها الإلغاءُ لمْ يَحْسُنْ أنْ يُعلَّقَ عن العملِ على ما قدَّمنا في صَدْرِ المَسْألةِ، وإذا لم يَجُزْ أنْ يُعلَّقَ عن العملِ لمْ يَحْسُنْ دخولُ اللَّامِ بعدَها، فكلُّ مَا[1] يجوزُ إلغاؤُه [يجوزُ] تعليقُهُ عن العَمَلِ؛ إذْ الإلغاءُ أعظمُ من التَّعليقِ؛ لأنَّ الإلغاءَ لا يعملُ في لفظٍ ولا معنًى، والتَّعليقُ يعملُ في المعنَى لا في اللَّفظِ، فالإلغاءُ أشدُّ منَ التَّعليقِ[2]، وكلُّ ما لا يجوزُ إلغاؤُه لا يجوزُ تعليقُهُ، وهذا الأصلُ مجمعٌ عليهِ لا اختلافَ فيه بينَ جميعِ النحويِّينَ[3].

فَجَعْلُ (يَدْعُو) بمعنَى (يُسَمِّي) لا يَحْسُنُ لما ذكرنا، وإنْ كانَ جائزاً وقوعُ (دعَا) بمعنى (سَمَّى).

والمختارُ من ذلكَ أنْ يكونَ (ذلكَ) بمعنى (الذي)، ويتعدَّى [إليه] (يَدْعُو)[4]، ويكونَ الوقفُ على (يَدْعُو) حَسَناً، ثمَّ يبتدئُ: ﴿لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ﴾، وخبرُهُ ﴿لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ وَلَبِئْسَ ٱلْعَشِيرُ﴾[5].

ويلي هذا القولَ في الاختيارِ أنْ يكونَ (يَدْعُو) بمعنى (يقولُ)، فيبتدئُ بـ (يَدْعُو)، ويَحْكِي ما بعدهُ، فيرفعُهُ بالابتداءِ ويُضْمِرُ الخبرَ، كأنَّكَ قُلْتَ: تقولُ لمَنْ ضَرُّهُ أقربُ من نفعِهِ إلهِي.

---

(١) في الأصل وردت (فكلما) موصولة في هذا الموضع، وكذلك (وكلما) الآتي بعد سطرين، والصواب فصلها؛ لأن ما موصولة بها يتم المعنى.

(٢) في الأصل: (فالتعليق أشهر في الإلغاء)، وقد اجتهدنا في إثبات ما يناسب السياق مستأنسين بما قال أبو علي الفارسي في النص الذي نقلته في الهامش التالي «... لأن الإلغاء أشد من التعليق..».

(٣) قال أبو علي الفارسي: «وإنما الذي يعلق من الأفعال ما يلغى، نحو (عَلِمْتُ)؛ لأن الإلغاء فيه أشد من التعليق لأنها إذا ألغيت لم تعمل في لفظ شيء ولا موضعه، وإذا علقت عملت في موضع الجملة». التعليقة على كتاب سيبويه (١٠٩/٢).
وقال ابن يعيش: «ولا يجوز أن يُعلَّق من الأفعال عن العمل إلَّا ما يجوز إلغاؤه». شرح المفصل (٣٨٣/٢)، وقال أيضاً: «اعلم أن التعليق ضرب من الإلغاء، والفرقُ بينهما أن الإلغاء إبطال عمل العامل لفظاً وتقديراً، والتعليق إبطال عمله لفظاً لا تقديراً، فكل تعليق إلغاءٌ، وليس كل إلغاء تعليقاً. ولمّا كان التعليق نوعاً من الإلغاء، لم يجز أن يُعلَّق من الأفعال إلَّا ما جاز إلغاؤه، وهي أفعال القلب، وهي (علمت) وأخواته». شرح المفصل (٣٣٠/٤).

(٤) وأول من ذكر هذا الوجه الزجاج في معاني القرآن وإعرابه (٤١٦/٣)، قال الرسعني: (وأظنه لم يسبق إليه). رموز الكنوز (٢١/٥)، وقد حسنه أبو علي الفارسي. ينظر: التفسير البسيط (٣٠١/١٥)، والمحرر الوجيز (١١٠/٤).

(٥) ينظر في تفاصيل الوقف على هذا الآية: القطع والائتناف (٤٤١/٢)، والمكتفى في الوقف والابتدا (٣٩١)، ومنار الهدى في بيان الوقف والابتدا (٢٥٤).

ويكونُ معنى هذا الكلامِ أنَّ قولَهُ تعالى: ﴿لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقۡرَبُ مِن نَّفۡعِهِۦ﴾، وكأنَّهُ بمعنى قولِهم لا نفسُ اللَّفظِ؛ لأنَّهم لا يقرُّون بذلكَ في آلهَتِهم، ولا يَصِفُونَها بأنَّ ضَرَّهَا أقربُ منْ نَفْعِها، وإنَّما معنى الكلامِ أنَّهُ حكايةٌ عن معنى قولِهم؛ ولأَجْلِ بُعْدِ تأْوِيْلِهِ اخترْنا الوَجْهَ الأوَّلَ عليهِ.

ويلي ذلكَ في الاختيارِ أن يكونَ (يَدْعُو) تأكيداً لـ (يَدْعُو) الأوَّل، فيقفُ عليه، ثمَّ يستأنفُ ﴿لَمَن ضَرُّهُۥٓ﴾، فيرفعُ (مَنْ) بالابتداءِ، والخبرُ ﴿لَبِئۡسَ ٱلۡمَوۡلَىٰ وَلَبِئۡسَ ٱلۡعَشِيرُ﴾.

ويلي ذلكَ في الاختيارِ أنْ يكونَ (يَدْعُو) واقعاً على (هاءٍ) محذوفةٍ، ويكونَ في موضعِ الحالِ من (ذلكَ)، فيَقِفُ عليه أيضاً، ثمَّ يستأنفُ (لَمَنْ)، وترفعُ على الابتداءِ، والخبرُ ﴿لَبِئۡسَ ٱلۡمَوۡلَىٰ وَلَبِئۡسَ ٱلۡعَشِيرُ﴾.

ويلي ذلكَ في الاختيارِ أنْ تُوقعَ (يَدْعُو) على مفعولٍ محذوفٍ على قولِ المُبَرِّدِ، وفيه بعدٌ فلا يقفُ عليه، ولكنْ يبتدئُ به.

ولا يقفُ على (يَدْعُو) على القولِ الأوَّلِ، ولا على القولِ الثَّالثِ، ولا على القولِ الثَّامنِ؛ لأنَّ (يَدْعُو) عاملٌ فيما بعدَهُ، فلا يقفُ عليه، ولكن يبتدئُ به إنْ أجزتَ قولَ قائلهِ مُقَلِّداً غيرَ ناظرٍ.

وقدْ بينتُ لكَ جميعَ وُجوهِ الآيةِ، وما يَدْخُلُ على كلِّ قَوْلٍ، فافْهَمْهُ تُصِبْ إنْ شاءَ اللهُ.

المَسألةُ [الثانية]:

في جوازِ الوَقْفِ على قولِهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمۡ أَوۡلِيَآءَ﴾، ثمَّ يبتدئ: ﴿تُلۡقُونَ إِلَيۡهِم بِٱلۡمَوَدَّةِ﴾ [الممتحنة: ١][1].

---

(١) نص الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمۡ أَوۡلِيَآءَ تُلۡقُونَ إِلَيۡهِم بِٱلۡمَوَدَّةِ وَقَدۡ كَفَرُواْ بِمَا جَآءَكُم مِّنَ ٱلۡحَقِّ يُخۡرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمۡ أَن تُؤۡمِنُواْ بِٱللَّهِ رَبِّكُمۡ إِن كُنتُمۡ خَرَجۡتُمۡ جِهَٰدٗا فِي سَبِيلِي وَٱبۡتِغَآءَ مَرۡضَاتِيۚ تُسِرُّونَ إِلَيۡهِم بِٱلۡمَوَدَّةِ وَأَنَا۠ أَعۡلَمُ بِمَآ أَخۡفَيۡتُمۡ وَمَآ أَعۡلَنتُمۡۚ وَمَن يَفۡعَلۡهُ مِنكُمۡ فَقَدۡ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ﴾.

قالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وقعَ الكلامُ[1] في مَجْلِسي على جوازِ الوقفِ على قولِهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ﴾، ثمَّ يبتدئ: ﴿تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ﴾، وأردتُ أنْ أُبيِّنَ هذه المسألةَ وأَكْشِفَهَا، ثمَّ أُتْبِعُ ذلكَ بما قالَ العلماءُ فيها، فنقولُ، وباللهِ التوفيق:

والصوابُ أنَّ قولَهُ: ﴿تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ﴾ يحتملُ أربعةَ أوجهٍ في الإعرابِ:

الأَوَّلُ:

وهو أقْوَاها وأحسَنُها أنْ يكونَ ﴿تُلْقُونَ إِلَيْهِم﴾ نعتاً لـ ﴿أَوْلِيَآءَ﴾؛ لأنَّ ﴿أَوْلِيَآءَ﴾ نكرةٌ تحتاجُ إلى البيانِ بالنعتِ[2].

فيكونُ الوقفُ على هذا ﴿بِٱلْمَوَدَّةِ﴾؛ لأنَّهُ آخرُ نَعْتِ الأولياءِ، ثمَّ يبتدئُ: ﴿وَأَنَا۠ أَعْلَمُ﴾، ابتداءٌ وخبرٌ مستأنفٌ، فلا يحسنُ[3] الوقفُ على (الأولياءِ)؛ لأنَّهُ لا يوقفُ على المنعوتِ دونَ نعتِهِ[4].

ويكونُ الضميرُ في ﴿تُلْقُونَ﴾ يعودُ على ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾، وعلى الضميرِ في ﴿تَتَّخِذُواْ﴾، والضميرُ في ﴿إِلَيْهِم﴾ على ﴿أَوْلِيَآءَ﴾، ويكونُ العاملُ في النَّعْتِ[5] ﴿تَتَّخِذُواْ﴾؛ لأنَّهُ هو العاملُ في صاحِبِها، وهو ﴿أَوْلِيَآءَ﴾، ولولا رجوعُ هذا الضميرِ على الأولياءِ ما صحَّ النعتُ لهم؛ لأنَّهُ لابدَّ أنْ يكونَ في النعتِ ضميرٌ يعودُ على المنعوتِ، فهذا وجهٌ حسنٌ مختارٌ.

الوجه الثاني:

وهو لاحقٌ بالأوَّلِ، أنْ يكونَ ﴿تُلْقُونَ إِلَيْهِم﴾ في موضعِ الحالِ من ﴿عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ﴾[6]، والعاملُ فيه أيضاً ﴿تَتَّخِذُواْ﴾؛ لأنَّهُ هوَ العاملُ في صاحبِ الحالِ، وهو

---

(١) في الأصل: وقع في الكلام، وأرى أن من الأنسب حذف في ليستقيم الكلام.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء (١٤٩/٣)، وإعراب القرآن للنحاس (٤١٠/٤)، والهداية إلى بلوغ النهاية (٧٤١٧/١١)، والكشاف (٨٩/٦)، والبحر المحيط (٣٥٣/٨).

(٣) في الأصل: (قد يحسن)، والصواب ما أثبته؛ ليتسقَ تعليل الكلام، ويؤكده ما يأتي في الوجه الثاني.

(٤) ينظر: منار الهدى في بيان الوقف والابتدا (٣٨٩).

(٥) في الأصل: (الحال)، والصواب ما أثبته؛ لأن الحديث عن النعت لا عن الحال.

(٦) لم أجد من نقل هذا الرأي، أو قال به فيما اطلعت عليه من مصادر قبل مكي أو بعده.

﴿عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ﴾؛ ولولا هذا الضميرُ ما جازَ التقديرُ؛ لأنَّهُ لا بدَّ أنْ يكونَ في الحالِ وما اتَّصَلَ بها ما يعودُ على صاحبِ الحالِ كالنعتِ، والضميرُ في ﴿تُلْقُونَ﴾ يعودُ على ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾، وعلى الضميرِ في ﴿تَتَّخِذُواْ﴾، مثلَ الأوَّلِ.

فلا يحسنُ الوقفُ على ﴿أَوْلِيَآءَ﴾[1]؛ لأنَّكَ تفرِّقُ بين الحالِ وصاحبِها، وهو ﴿عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ﴾، والحالُ بيانٌ لصاحبِها كالنعتِ، ولا يُفَرَّقُ بينَ المُبَيَّنِ وبيانِه.

الثَّالثُ:

وهو مثلُ الثَّاني في الجوازِ، وهو أنْ يكونَ ﴿تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ﴾ في موضعِ الحالِ من المُضْمَرِ المرفوعِ في ﴿تَتَّخِذُواْ﴾[2]، فيكونُ الضميرُ في ﴿إِلَيْهِم﴾ يعودُ على ﴿عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ﴾، أو على ﴿أَوْلِيَآءَ﴾، والضميرُ في ﴿تُلْقُونَ﴾ على ﴿ٱلَّذِينَ﴾، وعلى الضمير في ﴿تَتَّخِذُواْ﴾؛ لأنَّهُ هو ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾، وهو صاحبُ الحالِ، ولا يُوقَفُ على ﴿أَوْلِيَآءَ﴾[3]؛ لأنَّهُ [لا] يُفَرِّقُ بين الحالِ وصَاحبِها.

[الرَّابعُ]:

وهو أَضعَفُها أنْ يكونَ ﴿تُلْقُونَ﴾ مُنْقَطِعاً مستأنفاً على معنَى: أَنْتُم[4] ﴿تُلْقُونَ﴾، فلابُدَّ من إضمارِ مبتدإٍ، والإضمارُ تَكَلُّفٌ، وقطعُ بعضِ الكلامِ من بعضٍ، وتركُ التَكَلُّفِ أحسنُ[5].

---

(١) ينظر: منار الهدى في بيان الوقف والابتدا (٣٨٩).

(٢) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن (٤٣٢/٢)، ورموز الكنوز (٨٢/٨)، والتبيان في إعراب القرآن (١٢١٧/٢)، والبحر المحيط (١٥٣/١٠)، والدر المصون (٢٩٧/١٠)، والتحرير والتنوير (١٣٤/٢٨).

(٣) ينظر: منار الهدى في بيان الوقف والابتدا (٣٨٩).

(٤) في الأصل: (اسم)، ولا معنى له، والصواب ما أثبته اتساقاً مع سياق الكلام وتقدير مكي وإعرابه.

(٥) ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية (٧٤١٧/١١).
أقول: إنَّ الذين قدَّروا الاستئناف في هذا الوجه حملوه على الاستفهام، كأنه قيل: أتلقون إليهم أو على الجملة الخبرية الفعلية. ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن (٤٣٢/٢)، ورموز الكنوز (٨٢/٨)، والتبيان في إعراب القرآن (١٢١٧/٢)، مفاتيح الغيب (٢٩٨/٢٩)، والبحر المحيط (١٥٣/١٠)، والدر المصون (٢٩٧/١٠)، واللباب في علوم الكتاب (٥/١٩)، وروح المعاني (٢٦٠/١٤).

والوقفُ على ﴿أَوْلِيَآءَ﴾ على هذا التقديرِ بعيدٌ غيرُ مختارٍ؛ لما فيه منَ التَّكلُّفِ منْ قطعِ بعضِ الكلامِ منْ بعضٍ(١).

وفيهِ بعدٌ آخَرُ، وهو أنَّكَ إذا قَطَعْتَهُ ممّا قبْلَهُ، ووقفتَ دونَهُ، وابتدأتَ بهِ جئتَ في كلامِكَ بضميرٍ مرفوعٍ في ﴿تُلْقُونَ﴾ لا يعودُ على شيءٍ ملفوظٍ به إنَّما يعودانِ على شيءٍ قدْ وُقِفَ دونَهُما، وقُطِعَا ممَّا بعدهُما، وفي هذا بُعْدٌ في المعنى وكراهة.

والصوابُ والاختيارُ لا يُوقفُ على ﴿أَوْلِيَآءَ﴾ دون ﴿تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ﴾؛ لأنَّهُ بيانٌ لما قبلهُ على ما فسَّرْنا؛ ولذلكَ مَنَعَهُ أبو حاتمٍ وابنُ الأنباريِّ، ولم يَرَيَا الوقفَ على ﴿أَوْلِيَآءَ﴾(٢).

قال أبو حاتمٍ في كتابِهِ(٣): ﴿يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾ [الممتحنة: ١] وقفُ بيانٍ، ولمْ يذكرْ قبلَهُ وقفاً، فقالَ: وليسَ منْ أوَّلِ السورةِ وقفٌ تامٌّ دونَ قولِهِ: ﴿وَمَآ أَعْلَنتُمْ﴾ [الممتحنة: ١].

واختارَ هذا القولَ النَّحاسُ في كتابِهِ(٤).

وقال أبو محمَّدٍ مكيٌّ: فأمَّا الوقفُ على ﴿وَإِيَّاكُمْ﴾ فليسَ بحسنٍ؛ لأنَّ فيه ﴿خَرَجْتُمْ﴾ شرطٌ، وجوابُهُ فيما قبلهُ، ولا يُفَرَّقُ بين الشرطِ وجوابِهِ، كما لا يُفَرَّقُ بينَ الابتداءِ وخبرِهِ، فهما فَرَسَا رِهَانٍ في الحكمِ.

أمَّا ما ذكره الإمام مكي من تقدير ضمير يكون مبتدأ للجملة الفعلية المستأنفة، فلم أجد أحداً قبل مكي ولا بعده صرح به أو قدّره تقديره إلّا إشارة نقلها النحاس في القطع والائتناف (٧٣١)، فقال: «قال زهير: إنْ جعلت ﴿تُلْقُونَ﴾ توقيتاً لأولياء، أي: نعتاً، كرهت الوقوف على ﴿أَوْلِيَآءَ﴾، وإن جعلته مبتدأً وخبراً جاز وقوفك على ﴿أَوْلِيَآءَ﴾».

وما قدّره الإمام مكي وما صرّح به هو الأولى في الإعراب؛ لأنَّ الاستئناف يقتضي القطع عمَّا قبله، والجملة التي بدأ فيها، وهي ﴿تُلْقُونَ﴾ فيها ضمير فلابدَّ أنْ يعود على متقدِّم، وهو الذي قدّره الإمام مكي بـ (أنتم).

(١) ينظر في الوقف: منار الهدى في بيان الوقف والابتدا (٣٩٠).

(٢) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء (٩٣٢).

(٣) كتاب أبي حاتم في الوقف هو: المقاطع والمبادئ. ينظر: إنباه الرواة (٥٨/٢)، وهو في حكم المفقود، وقد جمع الدكتور محمد جمعة الدربي أقواله في الوقف والابتداء، ونشرها تحت عنوان: (الوقف والابتداء لأبي حاتم سهل بن محمد السجستاني)، وصدر عن مركز المحروسة للنشر، ولم أتمكن من الاطلاع عليه. وقوله قد نقله النحاس في كتابه (القطع والائتناف) (٧٢١).

(٤) ينظر: القطع والائتناف (٧٢١).

وأيضاً فإنَّ قوله: ﴿أَن تُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ﴾ [الممتحنة: ١] (أنْ) مفعولٌ من أجلِهِ، ولا ابتداءَ بالمفعولِ دونَ العاملِ فيهِ(١).

وقالَ أبو بكرٍ بنُ الأنباريِّ: ﴿يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾ حَسَنٌ غيرُ تَامٍّ(٢)؛ لأنَّ قولَهُ: ﴿أَن تُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ﴾ مُتَعَلِّقٌ بالأوَّلِ(٣)، ولمْ يذكرْ وقفاً قبلهُ منْ أوَّلِ السُّورَةِ، لكنَّهُ أجازَ الوقفَ على ﴿رَبِّكُمْ﴾، وجعَلَهُ حسناً، وقالَ: هوَ غيرُ تامٍّ؛ لأنَّ قولَهُ: ﴿إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ﴾ مُتَعَلِّقٌ بالأوَّلِ(٤)؛ إذْ لمْ يذكرْ وقفاً قبلَهُ منْ أوَّلِ السُّورةِ.

فَبَلَغَتِ المُعَارَضَةُ بأصْلِ المَنْقُولِ حَسْبَ الاجْتِهَادِ(٥)، واللهُ الموفقُ.

والحمدُ للهِ دائماً ابتداءً، والصلاةُ على [رسول] اللهِ، وآلِهِ وصَحْبِه سَرْمداً يَزِيدَانِ ما قبلَهُ.

---

(١) قال الداني: «وإياكم: تام، وقال أبو حاتم: هو وقف بيان، وقال ابن الأنباري: هو حسن، وكذلك هو عندي، وليس بتام ولا كاف؛ لأنَّ ما بعده متعلق به، والمعنى: يخرجون الرسول ويخرجونكم؛ لأن لا تؤمنوا؛ أي: كراهة أن تؤمنوا». المكتفى في الوقف والابتدا (٥٦٣).

(٢) في الأصل: (وقد حسن غير تمام)، وما أثبت من كتاب ابن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عَزَّوَجَلَّ (٩٣٢).

(٣) وقال في بيان التعلُّق: «كأنَّه قالَ: يخرجون الرسول لأن لا تؤمنوا بالله ربكم، ويجوز أن يكون المعنى: يخرجون الرسول وإياكم لإيمانكم». ينظر: إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عَزَّوَجَلَّ (٩٣٢).

(٤) وقال في بيان التعلُّق: «كأنَّه قالَ: لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء إن كنتم خرجتم جهاداً في سبيلي». ينظر: إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عَزَّوَجَلَّ (٩٣٢).

(٥) في الأصل (فَغَلَبَتِ المُعَارَضَةُ بأصْلِ المفعول حل الاجْتِهَاد)، ولم يتبين لي وجهها، فاجتهدت في إثبات ما يناسب السياق.

فهرس المصادر والمراجع

- **ارتشاف الضرب من لسان العرب**: أبو حيان النحوي، محمد بن يوسف (ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، راجعه: د. رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م).
- **الأصول في النحو**: ابن السراج، محمد بن سهل (ت: ٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية (١٩٨٧م).
- **إعراب القرآن**: النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (ت: ٣٣٨هـ)، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الثانية (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
- **إعراب القرآن**: قوام السنة، أبو القاسم الأصبهاني، إسماعيل بن محمد (ت: ٥٣٥هـ)، قدمت له ووثقت نصوصه: د. فائزة بنت عمر المؤيد، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، الطبعة الأولى (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م).
- **إنباه الرواة على أنباه النحاة**: القفطي، أبو الحسن علي بن يوسف (ت: ٦٤٦هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ - ١٩٨٢م).
- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**: ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف، الأنصاري (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الندوة الجديدة، بيروت، لبنان، الطبعة السادسة (١٩٨٠م).
- **إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله** عَزَّوَجَلَّ: أبو بكر الأنباري، محمد بن القاسم (ت: ٣٢٨هـ)، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (١٣٩٠هـ - ١٩٧١م).
- **البحر المحيط في التفسير**: أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ).
- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**: جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، صيدا.

- **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة**: الفيروزآبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (ت: ٨١٧هـ)، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).
- **البيان في غريب إعراب القرآن**: أبو البركات بن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد (ت: ٥٧٧هـ)، تحقيق: د. طه عبد الحميد طه، ومراجعة مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م).
- **تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام**: الذهبي شمس الدين محمد بن أحمد (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: د. بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى (٢٠٠٣م).
- **التبيان في إعراب القرآن**: العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت: ٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).
- **التحرير والتنوير**: محمد الطاهر ابن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس (١٩٨٤م).
- **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**: أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، كنوز إشبيليا، الرياض، الطبعة الأولى (١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م).
- **ترتيب المدارك وتقريب المسالك**: أبو الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت: ٥٤٤هـ)، الجزء الثامن، تحقيق: سعيد أحمد عراب، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، الطبعة الأولى (١٩٨٣م).
- **التعليقة على كتاب سيبويه**: أبو علي الفارسيّ، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت: ٣٧٧هـ)، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، الطبعة الأولى (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).
- **التَّفْسِيرُ البَسِيْط**: الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد (ت: ٤٦٨هـ)، حقق رسائل دكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى (١٤٣٠هـ).
- **تفسير الطبري = جامع البيان عن تأويل آي القرآن**: أبو جعفر الطبري، محمد بن جرير (ت: ٣١٠هـ)، حققه: محمود محمد شاكر، وخرج أحاديثه: أحمد محمد شاكر، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الثانية.

- **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**: ناظر الجيش، محب الدين الحلبي، محمد بن يوسف (ت: ٧٧٨هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى (١٤٢٨هـ).
- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**: بدر الدين الحسن بن قاسم المرادي (ت: ٧٤٩هـ)، تحقيق: أحمد محمد عزوز، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى (١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م).
- **جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس**: الحَمِيدي، أبو عبد الله، محمد بن فتوح الأزدي (ت: ٤٨٨هـ)، الدار المصرية للتأليف والنشر، القاهرة (١٩٦٦م).
- **الجنى الداني في حروف المعاني**: المرادي، حسن بن قاسم (ت: ٧٤٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى (١٤١٣هـ- ١٩٩٢م).
- **حروف المعاني**: الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت: ٣٤٠هـ)، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ودار الأمل، إربد، الأردن، الطبعة الثانية (١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م).
- **خزانة الأدب**: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت: ١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثة (١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م).
- **الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع**: أحمد بن الأمين الشنقيطي (ت: ١٣٣١هـ)، وضع حواشيه: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ- ١٩٩٩م).
- **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**: السمين الحلبي، أحمد بن يوسف (ت: ٧٥٦هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م).
- **ديوان رؤبة بن العجاج**: اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة، الكويت.

- **رموز الكنوز في تفسير الكتاب العزيز**: الرّسْعَني، عبد الرّازق بن رزق الله الحنبلي (ت: ٦٦١هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى (١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م).
- **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**: أبو الفضل شهاب الدين محمود الآلوسي البغدادي (ت: ١٢٧٠هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- **سر صناعة الإعراب**: أبو الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية (١٤١٣هـ - ١٩٩٣م).
- **سير أعلام النبلاء**: الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد (ت: ٧٤٨هـ)، الجزء السابع عشر، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرناؤوط، ومحمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م).
- **شخصية الإمام مكي بن أبي طالب القيسي القيرواني القرطبي**: أ. د. عبد الرحمن بن معاضه الشهري، طبع ضمن بحوث الندوة العلمية التي أقامتها جمعية المحافظة على القرآن الكريم في عمان، تحت عنوان: (الإمام مكي بن أبي طالب وجهوده في القرآن الكريم)، الطبعة الأولى (١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م).
- **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**: ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن القرشي (ت: ٧٦٩هـ)، تعليق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة التراث، القاهرة، الطبعة العشرون (١٩٨٠م).
- **شرح التسهيل لابن مالك**: ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الأندلسي (ت: ٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة، الطبعة الأولى (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).
- **شرح المفصل للزمخشري**: ابن يعيش أبو البقاء موفق الدين، يعيش بن علي الموصلي (ت: ٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).
- **شرح المقدمة المحسبة**: ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد (ت: ٤٦٩هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، الطبعة الأولى (١٩٧٧م).

- **شرح كتاب سيبويه**: أبو سعيد السيرافي (ت: ٣٦٨هـ)، حققه: د. رمضان عبد التواب، الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٩٩٠م).
- **الصلة في تاريخ أئمة الأندلس**: ابن بشكوال، أبو القاسم خلف بن عبد الملك (ت: ٥٧٨هـ)، عني بنشره وصححه وراجع أصله: السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، الطبعة الثانية (١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م).
- **طبقات المفسرين**: الداوودي، شمس الدين محمد بن علي بن أحمد، المالكي (ت: ٩٤٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، راجع النسخة وضبط أعلامها: لجنة من العلماء بإشراف الناشر.
- **العمر في المصنفات والمؤلفين التونسيين**: حسن حسني عبد الوهاب (ت: ١٣٨٨هـ)، مراجعة وإكمال: محمد العروسي المطوي، وبشير البكوش، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى (١٩٩٠م).
- **غاية النهاية في طبقات القراء**: ابن الجزري شمس الدين أبو الخير، محمد بن محمد بن يوسف (ت: ٨٣٣هـ)، مكتبة ابن تيمية، عني بنشره لأول مرة عام (١٣٥١هـ) ج. برجستراسر.
- **الفريد في إعراب القرآن المجيد**: المنتجب الهمداني، حسين بن أبي العز (ت: ٦٤٣هـ)، تحقيق: د. فهمي حسن النمر، ود. فؤاد علي مخيمر، دار الثقافة، الدوحة، الطبعة الأولى (١٤١١هـ - ١٩٩١م).
- **القطع والائتناف**: النَّحَّاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، تحقيق: د. عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي، دار عالم الكتب، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى (١٤١٣هـ - ١٩٩٢م).
- **الكتاب**: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (ت: ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت.
- **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**: الزمخشري، محمود بن عمر (ت: ٥٣٨هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م).

- **كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات**: جامع العلوم النحوي، أبو الحسن علي بن الحسين الباقولي (ت: ٥٤٣هـ)، تحقيق: د. محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- **اللامات**: الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت: ٣٣٧هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية (١٤١٢هـ- ١٩٩٢م).
- **اللباب في علوم الكتاب**: ابن عادل الدمشقي، أبو حفص عمر بن علي (ت بعد: ٨٨٠هـ) تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ- ١٩٩٨م).
- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**: ابن عطية الأندلسي، أبو محمد عبد الحق بن عطية (ت: ٥٤١هـ)، تحقيق: الرحالة الفاروق، وعبد الله بن إبراهيم الأنصاري، والسيد عبد العال السيد إبراهيم، ومحمد الشافعي الصادق العناني، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، الطبعة الثانية (١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م).
- **المرتجل في شرح الجمل**: ابن الخشاب، أبو محمد عبد الله بن أحمد (ت: ٥٦٧هـ)، تحقيق ودراسة: علي حيدر، دمشق، الطبعة الأولى (١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م).
- **مشكل إعراب القرآن**: أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت: ٤٣٧هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق، الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م).
- **معاني القرآن الكريم**: أبو جعفر النحاس، أحمد بن محمد (ت: ٣٣٨هـ)، تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م).
- **معاني القرآن وإعرابه**: الزجاج، أبو إسحاق، إبراهيم بن السري (ت: ٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة (١٩٨٣م).
- **معاني القرآن**: الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة (ت: ٢١٥هـ)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى (١٤١١هـ- ١٩٩٠م).
- **معاني القرآن**: الفراء، يحيى بن زياد (ت: ٢٠٧هـ)، تحقيق الأول: نجاتي والنجار، والثاني: النجار، والثالث: شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة (١٩٨٣م).

- **معاني القرآن**: الكسائي، علي بن حمزة (ت: ١٨٩هـ)، أعاد بناءه وقدم له: د. عيسى شحاته عيسى، دار قباء، القاهرة (١٩٩٨م).
- **معاني النحو**: فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، عمان، الطبعة الثالثة (١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م).
- **معجم شواهد العربية**: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة.
- **معجم مصنفات القرآن الكريم**: د. علي شواخ إسحاق، دار الرفاعي، الرياض، الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**: ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م).
- **مفاتيح الغيب = التفسير الكبير**: فخر الدين الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر (ت: ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة (١٤٢٠هـ).
- **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية**: العيني، بدر الدين، محمود بن أحمد (ت: ٨٥٥هـ)، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، وأ. د. أحمد محمد توفيق، ود. عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى (١٤٣١هـ - ٢٠١٠م).
- **المكتفى في الوقف والابتدا**: أبو عمرو الداني، عثمان بن سعيد (ت: ٤٤٤هـ)، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار عمار، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).
- **مكّي بن أبي طالب وتفسير القرآن**: د. أحمد حسن فرحات، دار عمار، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م).
- **منار الهدى في بيان الوقف والابتدا**: الأشموني، أحمد بن عبد الكريم، (ت نحو: ١١٠٠هـ)، تحقيق: شريف أبو العلا العدوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م).
- **النكت في القرآن (نكت المعاني على آيات المثاني)**: المجاشعي، أبو الحسن علي بن فضال (ت: ٤٧٩هـ)، تحقيق: د. إبراهيم الحاج علي، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض، الطبعة الأولى (١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م).

- **الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره وأحكامه، وجمل من فنون علومه**: أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش القيسي (ت: ٤٣٧هـ)، تحقيق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الشارقة، بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخي، الطبعة الأولى (١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م). طبعة أخرى بتحقيق: محمد عثمان، دار الكتب العلمية.
- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**: جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت: ٩١١هـ)، عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.
- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**: ابن خلكان، أبو العباس أحمد بن محمد الإربلي (ت: ٦٨١هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، الطبعة الرابعة (٢٠٠٥م).

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
ملخص البحث	٣١٩
المقدمة	٣٢٠
القسمُ الأوَّلُ: التعريفُ بالإمامِ مكّي بنِ أبي طالبِ القيسيّ ومسائِلِهِ	٣٢٢
المبحثُ الأوَّلُ: مكّي بن أبي طالب القيسيّ ومؤلفاته: وفيه مطلبان:	٣٢٢
المطلب الأول: نبذة عن حياته	٣٢٣
المطلب الثاني: مؤلفاته	٣٢٥
المبحث الثاني: مسائل الإمام مكّي بن أبي طالب القيسيّ: وفيه ثلاثة مطالب:	٣٢٩
المطلب الأول: مضمون المسائل ونسبتها	٣٢٩
المطلب الثاني: منهج الإمام مكي في المسائل ومصادره	٣٣٢
المطلب الثالث: منهج التحقيق والنسخة المخطوطة	٣٣٣
القسم الثاني: النَّصُّ المُحَقَّقُ	٣٣٧
فهرس المصادر والمراجع	٣٥٣
فهرس الموضوعات	٣٦١